الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/EM.26/2/Add.3
29 November 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

اجتماع الخبراء المعني بتعزيز القدرة الإنتاجية

لشركات البلدان النامية عن طريق التدويل

جنيف، ٥-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

دراسة حالة إفرادية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من قبل شركات من سنغافورة: القدرة التنافسية للمشاريع وتنميتها

خلاصة

تُعتبر سنغافورة من أهم المستثمرين في الخارج من بين البلدان النامية. وقد أخذ الانتشار الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من سنغافورة يمتد ليشمل مناطق وبلداناً أخرى. وتُعد الحاجة إلى الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا، وتحسين القدرة التنافسية من حيث التكلفة، والوجود في مناطق النمو والشبكات الكاملة للعمليات العالمية، من بين العوامل الرئيسية المحفّزة للاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من قِبَل الشركات السنغافورية. وللضغط التنافسي دور هام، شأنه في ذلك شأن ما تقدمه الحكومة السنغافورية من دعم وما توفره من تسهيلات لتشجيع الشركات السنغافورية على الاستثمار في الخارج.

وفي حين أن معظم الأنشطة الرئيسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج هي أنشطة تضطلع بها كبرى الشركات السنغافورية، فهناك عدد متزايد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سنغافورة التي أخذت تستثمر أيضاً في الخارج لأسباب مماثلة لتلك الأسباب التي تجعل نظيراتها الأكبر من الشركات توجِّه استثماراتها إلى الخارج. ومن الأسباب المهمة ما يتمثل في تعزيز القدرة التنافسية للشركات.

وتبيِّن الأدلة أنه بينما توجد مخاطر في توجيه الاستثمارات إلى الخارج، فإن القدرة التنافسية للشركات السنغافورية قد زادت من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج وذلك من حيث زيادة معرفتها وخبرتها في مجال الأعمال التجارية الدولية، وتحسين سمعتها وترويج علاماتها التجارية، وتعزيز خبراتها التنظيمية والتسويقية، بما في ذلك توسيع أسواقها وقاعدة عملائها.

وهذه الورقة هي واحدة من دراسات الحالات الإفرادية الخمس التي أعدتها أمانة الأونكتاد كوثائق معلومات أساسية لاجتماع الخبراء بهدف تيسير المناقشات بشأن تعزيز القدرة التنافسية للشركات عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج. وتبحث هذه الورقة اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج، والعوامل المحفزة لـه، ودوافعه، وسياساته وتأثيره على القدرة التنافسية للشركات السنغافورية.

* قُدِّمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه نتيجة لحدوث تأخيرات في تجهيزها.

تولَّت أمانة الأونكتاد إعداد وتحرير هذه الوثيقة بمساهمة موضوعية من هنري واي - تشونغ يونغ، دائرة الجغرافيا، جامعة سنغافورة الوطنية.

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمـــــة ٣

ثانياً – الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من سنغافورة: الاتجاهات والتطورات ٤

ثالثاً – محفزات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من سنغافورة..... ١٤

رابعاً – تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج على القدرة التنافسية للشركات السنغافورية ١٨

خامساً – تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج: القوانين والأنظمة الرئيسية ٢١

الدعم المؤسسي الرئيسي ٢١

تدابير السياسة العامة التيسيرية ٢٣

سادساً – خاتمـــــة..... ٢٥

المراجع..... ٢٧

دراسة حالة إفرادية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من قبل شركات من سنغافورة: القدرة التنافسية للمشاريع وتنميتها

أولاً – مقدمة

١- إن للاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من قِبَل الشركات السنغافورية تاريخاً طويلاً. وما برحت سنغافورة، بوصفها أحد المراكز التجارية الرئيسية في منطقة جنوب شرق آسيا، تعمل دون كلل على تحسين مركزها في الاقتصاد العالمي. ومنذ أن أقيمت دولة سنغافورة في عام ١٩٦٥، قامت الحكومة بوضع وتنفيذ عدة استراتيجيات للتنمية الوطنية من أجل خلق وتعزيز القدرة التنافسية لهذا البلد في مواجهة منافسة عالمية متسارعة. وفي هذا السياق، ما فتئ الاقتصاد العالمي يشكل محور اهتمام سنغافورة التي ظلت دائماً تمثل إحدى الجهات الرئيسية الفاعلة في عملية عولمة الأنشطة الاقتصادية. وتُبدي الحكومة السنغافورية وكذلك الشركات السنغافورية، الكبيرة منها أو الصغيرة والمتوسطة الحجم، اهتماماً قوياً بالاستثمار في الخارج. وينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من قِبَل سنغافورة على إمكانيات قوية بسبب توفُّر مجموعة من عوامل "الشد والجذب" المترابطة، وهي عوامل ليس أقلَّها الدور الهام الذي تضطلع به الحكومة في تدويل عمليات شركاتها المحلية.

٢- وبحلول مطلع التسعينات من القرن الماضي، كانت سنغافورة قد تحولت إلى مركز تنسيق إقليمي قادر على دعم أنشطة البحث والتطوير ووظائف التنظيم الإداري الهامة. ومن أجل زيادة تعزيز قدرتها التنافسية الوطنية وتمكين رأس المال المحلي من التوسع، شرعت الحكومة في تنفيذ برامج عمل إقليمي يشجع بصورة صريحة الشركات السنغافورية على الاستثمار في الخارج. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أعلن رئيس الوزراء، لي كوان يو، عن المبادرات الجديدة للحكومة الرامية إلى إقامة مجمَّع أكبر من منظِّمي المشاريع المحليين وتقوية "الجناح الخارجي" لاقتصاد سنغافورة. ويُعرَف هذا التوجُّه الاستراتيجي الوطني لسنغافورة باسم "التوجُّه الإقليمي لعام ٢٠٠٠". ومنذ الأزمة الاقتصادية الآسيوية التي شهدتها الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٨، سلّمت الحكومة السنغافورية بالأهمية المستمرة لعولمة مؤسسات الأعمال السنغافورية.

٣- وسنغافورة مستثمرة عريقة وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من سنغافورة ليس ظاهرة حديثة. فقد بدأت سنغافورة توجِّه بعض استثماراتها المباشرة إلى الخارج في الخمسينات من القرن الماضي. وأخذ الانتشار الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من سنغافورة يمتد ليشمل المزيد من المناطق والبلدان. وفي حين أن معظم الأنشطة الرئيسية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من سنغافورة هي أنشطة تضطلع بها كبرى الشركات السنغافورية، فإن بعض المؤسسات السنغافورية الصغيرة والمتوسطة الحجم قد أخذت تستثمر أيضاً في الخارج لأسباب مماثلة لتلك الأسباب التي جعلت نظيراتها من الشركات الأكبر توجِّه استثماراتها إلى الخارج. ويندرج الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من قِبَل المؤسسات السنغافورية الصغيرة والمتوسطة الحجم، في معظم الحالات، في إطار أنشطة الاستثمار التأسيسي والاستثمار في مشاريع مشتركة وليس في إطار عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود، وذلك بالنظر إلى الأوضاع المالية لتلك المؤسسات ونطاق عملياتها. كما أن الضغط التنافسي في اتِّجاه خفض تكاليف الإنتاج قد أثَّر أيضاً على الوجهات الجغرافية لاستثمارات هذه المؤسسات السنغافورية الصغيرة والمتوسطة الحجم. فهي تتزع إلى الاستثمار ضمن المنطقة الآسيوية، وتركِّز في المقام الأول على بعض الوجهات التي تنخفض فيها التكاليف كالصين وإندونيسيا وماليزيا

وتايلند وفييت نام. ويعتبر التوجُّه السوقي لهذه المؤسسات محدّداً بدرجة كبيرة أيضاً، حيث إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تستثمر في الخارج إما لإنتاج منتجات لأسواق الصادرات أو لإنتاج منتجات لتلبية احتياجات العدد الكبير من عملائها المحليين.

٤- ولهذه الورقة ثلاثة أهداف محددة هي:

- وصف طبيعة واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من قِبل الشركات السنغافورية المحلية؛
- شرح الأسباب الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج وتأثيره؛
- دراسة القوانين والأنظمة الرئيسية التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من سنغافورة.

٥- ويستخدم التحليل الوارد في هذه الورقة، بصورة مكثّفة، البيانات الأولية المستقاة من دراسة استقصائية للشركات أجريت في عام ١٩٩٩ وشملت ٢٠٤ شركات سنغافورية تمارس عمليات في الخارج[(١)] ويشار في هذه الورقة إلى هذه الشركات السنغافورية باسم "الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة"[(٢)].

ثانياً - الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من سنغافورة: الاتجاهات والتطورات

٦- تشير تقديرات إدارة الإحصاءات (لعام ١٩٩١) إلى أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من سنغافورة قد بلغ مليار دولار سنغافوري في نهاية عام ١٩٧٦. وبحلول عام ١٩٩١، كان هذا الرصيد قد ارتفع إلى ١٥ مليار دولار سنغافوري، ووصل إلى ١٥٠ مليار دولار سنغافوري بحلول عام ٢٠٠٣ (الجدول ١). وسنغافورة هي ثاني أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج ضمن الاقتصادات النامية بعد هونغ كونغ (الصين) (الأونكتاد، ٢٠٠٤). إلا أن نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من سنغافورة تأتي من شركات تابعة لشركات عبر وطنية أجنبية مقرها في سنغافورة. ففي عام ١٩٩٦، شكّلت استثمارات الشركات الخاضعة لسيطرة شركات أجنبية ما نسبته ٤٦ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه

---

(١) للاطلاع على تحليل كامل لهذه البيانات، انظر هنري واي - تشونغ يونغ (٢٠٠٢).

(٢) أجريت مقابلات مع مسؤولين تنفيذيين من ٢٠٤ شركات أم توجد مقارها في سنغافورة، و٥٦ شركة تابعة في هونغ كونغ (الصين) والصين. ومن بين مجموع الشركات التي شملها الاستقصاء، كان هناك ما لا يقل عن ٧٦ في المائة من رؤساء الشركات، وكبار المسؤولين التنفيذيين، والمدراء العامين، ورؤساء مجلس الإدارة وكبار نواب رؤساء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين. وقد تم الحصول على البيانات الثانوية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من سنغافورة وبشأن أكبر ١٠٠ شركة سنغافورية من إدارة الإحصاءات، ووزارة التجارة والصناعة، ومؤسسة International Enterprise Singapore التابعة للحكومة السنغافورية والتي تساعد الشركات السنغافورية في تدويل عملياتها. وقد تم الرجوع إلى مواقع المؤسسات الحكومية الرئيسية على الشبكة العالمية للاطلاع على القوانين والأنظمة الرئيسية في هذا الشأن.

إلى الخـــارج من سنغافورة، وانخفضت هذه النسبة في عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٣٩ في المائة[٣]. وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج زيادة طفيفة بين عام ١٩٧٦ وعام ١٩٨٩ ولكنها سجلت زيادة قوية خـــلال الفترة منذ عام ١٩٩٠ باستثناء عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٢[٤]. والتحسن الذي شهدته نوعية البيانات المبلَّغ عنها منذ عام ١٩٨٩ ثم في عام ١٩٩٤ يفسِّر جزئياً الزيادة الهامة التي شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج[٥]. وقد سُجِّلت في الأعوام ١٩٨٥ و١٩٨٩ و١٩٩٨ و٢٠٠٢ معدلات نمو سلبية في الاستثمار الأجـــنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج. وفي عام ١٩٨٥، تأثرت سنغافورة من جرّاء حدوث ركود اقتصادي كبير، كمـــا تأثـــرت في عـــام ١٩٩٨ بالأزمة الاقتصادية الآسيوية. ويُعزى هذا النمو السلبي أيضاً إلى عمليات سداد للقـــروض داخل الشركات من قِبَل فروع الشركات الأجنبية و/أو إلى حدوث انخفاض في قيمة أسهم الشركات الـــتابعة لشـــركات تسيطر عليها الشركات عبر الوطنية السنغافورية. وهذه الظاهرة الأخيرة تمثل تدفقات سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر العائد إلى سنغافورة من البلدان المضيفة.

٧- ومـــا فتـــئ الاســـتثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من سنغافورة يتركز بصورة دائمة في المنطقة الآسيوية، رغم أن درجة التركُّز هذه قد انخفضت على مر الزمن. فقد تركَّز ما يزيد عن ٦٤ في المائة من تدفقات الاســـتثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من سنغافورة في آسيا. وطوال فترة التسعينات من القرن الماضي، ظلت آسيا تشكل المنطقة المضيفة المفضلة، حيث استأثرت بما يتراوح بين ٤٧ و٥٢ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشـــر الموجَّـــه إلى الخارج من سنغافورة. وضمن منطقة آسيا، ظلت ماليزيا تمثل دائماً أهم وجهة منفردة لهذا الاســـتثمار حتى عام ١٩٩٧ عندما ظهرت الصين كأكبر متلقٍّ للاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من سنغافورة. وقد انخفضت نسبة هذا الاستثمار الموجَّه من سنغافورة إلى ماليزيا من ٦٠ في المائة في عام ١٩٨١ إلى ١٧ في المائة في عام ١٩٩٦ ثم إلى ٨ في المائة في عام ٢٠٠٣. وقد ارتبط هذا الانخفاض بسياسة التوجُّه الإقليمي الـــتي انتهجتها الحكومة في عام ١٩٩٣. وكانت هناك أسباب إضافية لذلك تمثّلت في فرص الاستثمار الناشئة في الصـــين وغيرها من البلدان في منطقة جنوب شرق آسيا، فضلاً عن انخراط الحكومة السنغافورية في عملية تطوير المـــناطق الصـــناعية الكبيرة ومشاريع البنى التحتية في إندونيسيا والصين (مثل مشروع مجمّع سوزهاو الصناعي

---

(٣) تجـــدر ملاحظة أن إدارة الإحصاءات تعرف الشركات الخاضعة لسيطرة أجنبية بوصفها إما شركات مملوكة بالكامل (١٠٠ في المائة) أو بأغلبية (٥٠ في المائة على الأقل من الأسهم المدفوعة). وهذه النسبة المئوية المرتفعة نسبياً اللازمة لممارسة السيطرة تدل على أن الكثير من الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة يمكن أن تعتبر شركات خاضعة لسيطرة محلية حتى ولو كانت نسبة الأسهم التي يملكها مستثمر أجنبي وحيد تتراوح بين ٢٠ و٤٩ فـــي المائة. ومنذ عام ١٩٩٦، بدأت بيانات إدارة الإحصاءات تشتمل على بيانات بشأن الشركات المملوكة محلياً وذلك فيما يتصل ببعض المتغيرات (مثل البلدان المضيفة والنشاط المضطلع به في الخارج).

(٤) لا تنشر إدارة الإحصاءات بيانات سنوية عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من ســـنغافورة. وبـــدلاً من ذلك، تنشر بيانات تتعلق برصيد هذه الاستثمارات فقط. وقد حُسبت جميع بيانات التدفقات بالاستناد إلى بيانات هذا الرصيد من خلال طرح أرقام السنة السابقة من أرقام السنة الحالية.

(٥) مـــنذ عام ١٩٩٥، بدأت سلسلة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج تشمل القروض الممنوحة للشركات المنتسبة في الخارج.

المشترك بين الصين وسنغافورة). وقد سجل الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه من سنغافورة إلى الصين وإندونيسيا زيادة كبيرة في الفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٣. كما أن قدراً كبيراً من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه من سنغافورة إلى الصين قد وُجِّه أيضاً عبر هونغ كونغ (الصين) (الجدول ١)[٦].

٨- وتدل البيانات الأخرى المدرجة في الجدول ١ بشأن الشركات عبر الوطنية السنغافورية الخاضعة للسيطرة المحلية على أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات الخاضعة للسيطرة المحلية الموجَّه من سنغافورة إلى آسيا قد انخفضت في الفترة بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٢ من نحو ٦٢ في المائة إلى ٥٢ في المائة، مما يدل على تحوُّل تدريجي في محور التركيز الجغرافي لاستثمارات الشركات السنغافورية المحلية بعيداً عن الاستثمار في آسيا وفي اتجاه الاستثمار في مناطق متقدمة مثل أوروبا (٥٨ في المائة في عام ٢٠٠٢) وأستراليا (٦٤ في المائة في عام ٢٠٠٢). ومن الأسباب الرئيسية التي تفسِّر هذا التحوُّل الجغرافي ما يتمثل في تزايد عدد عمليات دمج وشراء الشركات التي قامت بها شركات عبر وطنية مقرها في سنغافورة وتخضع للسيطرة المحلية (انظر أدناه).

٩- ومن الملاحظات الأخرى المثيرة للاهتمام أن بلدان منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية قد ظهرت كمنطقة هامة مضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من سنغافورة. ففي عام ٢٠٠٣، استضافت هذه المنطقة ما نسبته نحو ٢٨ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من سنغافورة. وفي حين أن بعض هذا الاستثمار قد تركّز في قطاع الموارد الطبيعية، فإن جزءاً كبيراً منه قد وُجِّه نحو القطاعات المعفية من الضرائب في هذه المنطقة.

١٠- ولا يزال القطاع المالي يحتل مكان الصدارة في الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من سنغافورة. ففي عام ١٩٩٠، بلغت نسبة الاستثمارات الآتية من هذا القطاع نحو ٤٧ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج من سنغافورة. وقد ظلّت حصة القطاع المالي من هذا الاستثمار تتزايد باستمرار في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣. وبحلول عام ٢٠٠٢، بلغت حصة القطاع المالي هذه ٦٢ في المائة، مما يعكس الدور التنافسي لسنغافورة كمركز مالي دولي في الاقتصاد العالمي[٧].

---

(٦) من الصعب تقدير النسبة المئوية الدقيقة للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من سنغافورة إلى الصين والموجه عبر هونغ كونغ (الصين). ومن خلال المقابلات الشخصية التي أجريت مع العديد من الشركات التابعة لشركات سنغافورية عبر وطنية في هونغ كونغ (الصين)، تبيَّن لي أن بعض المصارف الكبيرة ومؤسسات التطوير العقاري السنغافورية قد استثمرت في الصين من خلال عملياتها في هونغ كونغ (الصين). وهذه الاستثمارات الكبيرة قد تشكل نسبة هامة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من سنغافورة إلى هونغ كونغ (الصين). والسبب الرئيسي لهذا النمط من توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من سنغافورة إلى الخارج من خلال هونغ كونغ (الصين) يتمثل في إتاحة تحسين السيطرة على هذه الاستثمارات الموجهة إلى الصين وإدارتها على نحو أفضل عن طريق مكاتب الشركات السنغافورية عبر الوطنية الموجودة في هونغ كونغ.

(٧) وفيما يتعلق بالنشاط المضطلع به في الخارج من قبل الشركات السنغافورية، سجلت حصة القطاع المالي في مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج زيادة كبيرة تتراوح بين ٥٤ و٥٦ في المائة في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣.

الجدول ١- سنغافورة: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج، بحسب الوجهات الجغرافية، ١٩٨١ - ٢٠٠٣

(بملايين الدولارات السنغافورية؛ وترد بين قوسين النسبة المئوية للشركات الخاضعة للسيطرة المحلية)

الاقتصاد	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣[1]
البلدان الآسيوية	١ ٢٨٩,٩	١ ٧٢١,٤	٧ ٠١٣,٣	٢٧ ١٠١,٢	٣١ ٧١٤,٢ (٦٢)	٣١ ٣١٦,٦ (٦٠)	٤٢ ٩٠٥,٢ (٦٥)	٤٦ ٠٢٦,٤ (٦٤)	٥٧ ٥٤٢,٨ (٥٩)	٤٥٣,٣ ٦٨ (٥١)	٧٠ ٧٤٦,٢ (٥٢)	٧٢ ٩٩٤,١
رابطة أمم جنوب شرق آسيا	١ ٠٧٨,٥	١ ١٣٣,٣	٣ ٥٦٧,١	١٦ ٠٨٨,٢	١٦ ٨٧٤,٢ (٥٩)	١٧ ٩٢٤,٨ (٥٤)	١٨ ٢٦٤,٨ (٥٨)	١٨ ٥٤٨,٢ (٥٧)	٢٣ ٥٦٨,٨ (٥٣)	٢٨ ٥٤٨,١ (٤٨)	٣٠ ٥١٢,٥ (٤٩)	٣٢ ٦٢١,٦
بروناي	٣,٧	٥٢,٩	٦٦,٢	٩٢,٠	(٧٤)٨٩,٩	(٧٤)٧٣,٩	(٨١)٦٣,٩	(٥٧)٨١,٤	(٦١)٩٨,١	(٧٩)٥٦,٨	(٧٩)٥١,٦	٥٢,٨
إندونيسيا	٣٩,٥	٦٥,٠	٢٢٤,٨	٤ ٠٣٠,٩	٩ ٩١٤,٣ (٣٥)	٦ ٥١٩,٠ (٢١)	٤ ٤٨٤,٧ (٣٤)	٥ ٥١٦,٩ (٣٣)	٤ ٦٦١,٨ (٣٦)	٧ ٥٩٩,٩ (٤٠)	٨ ٥٩٢,٩ (٤٦)	٩ ٨٢٨,٤
ماليزيا	١ ٠٠٦,٩	٩٧١,٨	٢ ٧٩٠,١	٩ ٧١٥,٩	٩ ٥٩١,١ (٦٩)	٨ ٩٠٨,٠ (٧٢)	٨ ٦١٠,٠ (٧٠)	٩ ٩٣٩,٨ (٦٧)	٩ ٧٥٤,٠ (٦٦)	١١ ٣٠٣,٠ (٥٧)	١٢ ١٤١,٤ (٥٦)	١٢ ٧٥٨,٩
الفلبين	١٨,٤	٢٢,٤	٩٧,٧	٦٢٥,١	١ ٠٠٣,٨ (٦٣)	(٥٦)٩٣٤,١	١ ٢٩٧,٦ (٧٢)	١ ٤٨٠,٧ (٧٧)	٢ ٥٥٥,٦ (٥١)	٢ ٧٤١,٧ (٥٥)	٢ ٦٩٣,٦ (٥٦)	٢ ٧٧٩,٦
تايلند	١٠,٠	٢١,٢	٣٨٨,٤	١ ٢٥٢,٨	١ ٥٧٣,٠ (٣٩)	١ ٢١٩,٠ (٣٩)	١ ٩٨٦,٤ (٤٨)	٢ ٦٨٥,٧ (٥٥)	٣ ٤٩٤,٤ (٣٩)	٤ ٥٠٦,٠ (٣٢)	٤ ٦١٧,٧ (٣٤)	٤ ٤٠٤,٠
فييت نام*	–	–	–	٣٧١,٣	٧٠٢,١ (٨٦)	١ ٠٠١,٩ (٨٤)	١ ٠٥٠,٩ (٥٣)	٨٩٥,٥ (٥٥)	١ ٠٦٩,٧ (٥٨)	١ ٠٦٧,٠ (٥٧)	١ ١٤٩,٢ (٥١)	١ ٣٩٦,٠
الصين	–	٥٧,٦	٢٣٩,٧	٢ ٩٦٨,٢	٦ ٤١٤,١ (٧٣)	١٠ ٤٧٧,٠ (٦٤)	١٢ ١٨٦,٣ (٧٩)	١٢ ٦٢٥,٣ (٧٨)	١٥ ٧١٠,٢ (٦٩)	١٧ ٤٩٩,٢ (٥٠)	١٧ ٧٠٢,٤ (٥٠)	١٧ ٦٢٣,٩
هونغ كونغ (الصين)	١٨١,٨	٤٦٠,٧	٢ ٢٦٦,٢	٦ ٢٦٨,٣	٥ ٩٧٣,٦ (٦٤)	٨ ١١٣,٠ (٥٤)	٧ ٦٦٨,٠ (٦٧)	٨ ٣٩٩,٤ (٦٧)	٨ ٥٠٨,٠ (٧٠)	١١ ٥٦٤,١ (٦٤)	١٢ ٠٤٢,٣ (٦٢)	١١ ٥٢٩,٠
اليابان	٠,٣	٥,٠	٥١,٨	٤٦٥,٨	٤٥٤,٩ (١٣)	٥٣٥,١ (٨)	٨٦٥,٥ (٥١)	٨٢٨,٢ (٧٣)	٩٩٣,٨ (٥٩)	١ ٤٦٨,١ (٦٤)	١ ٥٤٨,١ (٧٠)	٢ ٠٥١,٥
مقاطعة تايوان الصينية	١٢,٩	٣٢,٩	٤٩٤,٨	٥٧٣,٢	٥٧٠,٧ (٥١)	٦٥٧,٧ (٥٥)	١ ٢٨٧,٦ (٤٨)	١ ٧١٥,٠ (٦٢)	٣ ٥٧١,٤ (٣٩)	٣ ٥٨٦,٣ (٣٧)	٣ ٣١٩,١ (٣٩)	٣ ٣٩٢,١
جمهورية كوريا	–	–	–	–	–	–	٦٦٩,٠ (٣)	١ ٦٩١,١ (٩)	٢ ٤٠٣,٣ (٢٤)	٢ ٧٥٤,٠ (٢٩)	٢ ٥٠٥,٣ (٣٠)	٢ ٢٠٢,١
أخرى	١٦,٢	٣١,٩	٣٩٣,٧	٧٣٧,٤	١ ٤٢٦,٦ (٦٢)	١ ٩٨١,٢ (٦٣)	١ ٦٤٨,٩ (٧٣)	١ ٨١٢,٨ (٨١)	١ ٩٠٢,٥ (٨٠)	٢ ٢٦٦,٦ (٦٧)	٢ ٢٣٤,٩ (٦٣)	٢ ٥٠٩,٥
البلدان الأوروبية	٥٠,٧	٨٩,٣	١ ٠٩٥,٤	٥ ٥٥٠,٨	٧٥٤,٠ (٣٠) ٨	٣٩١,٤ (٣٠) ١١	٥٨١,١ (٤٠) ٩	٩٠١,٣ (٣٣) ١٢	٩٣٤,٩ (٧٥) ٨	٦٩٢,٤ (٥٥) ١٢	١٤ ٠٠٣,٠ (٥٨)	١٢ ٣٧٩,٢
هولندا	٠,٨	١٢,٠	٦٥٦,٣	١ ٠٢٠,٨	٤٢٢,٦ (٣١) ٢	٢٥٤,٠ (٢٩) ٢	١١٣,٦ (١١) ٢	٢١٧,٣ (١٧) ٢	١٨٨,٠ (٣٥) ١	٢٩٥,٩ (٣٤) ١	١٥٤,٠ (٢٧) ١	٤٨٠,٥
المملكة المتحدة	٤٩,٧	٤٥,٩	٣٠٠,٤	٣ ٢٩٦,٥	٥ ٠٢١,٥ (٢٧)	٧ ٦٧٨,٠ (٢٩)	٣ ٢٧٥,٨ (٨٧)	٣ ٣٣٨,٦ (٨٨)	٤ ٩٠٣,٤ (٨٩)	٦ ٨٤٣,٣ (٥٦)	٦ ٨٨٤,٨ (٥٤)	٧ ١٨٣,٤
ألمانيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٥٦,٣ (٧٩)	١٠٢,٥ (٩٨)	١٠٢,٣
أخرى	٠,٢	٣١,٤	١٣٨,٦	١ ٢٣٣,٤	٣٠٩,٩ ١ (٣٩)	٤٥٧,٤ ١ (٣٤)	٦٤٢,٠ (٩٤)	٧٥١,٠ (٨٨)	١ ٥٦٨,١ (٩٤)	١ ٨٣٦,٣ (٩٣)	٢ ٣٦٣,٦ (٩٥)	٢ ٣٨٣,٠
المنطقة الأسترالية الآسيوية	٦٢,٦	١٧٦,٩	١ ٨٨٩,٠	٣ ٥٦٦,٧	٢٢٦,٧ ٣ (٤٥)	٢٠٥,٧ ٣ (٥١)	٣٤٨,٨ ٢ (٦٦)	٣٥٥,٨ ٢ (٦٦)	٣٥٢,٩ ٣ (٧٣)	٣٠٣١,٢ (٥٧)	٣ ٩٦٥,٧ (٦٠)	٥ ٥٨٦,٩
أستراليا	٦٢,٦	١٧٦,٩	٥٣٠,٥	١ ٤٤٨,٣	٧٧٣,١ ١ (٥٩)	٨٢١,٢ ١ (٧٢)	٧٠٨,٧ ١ (٧٤)	٧٥٦,١ ١ (٧٢)	٤٨٦,٩ ٢ (٧٤)	٢ ٥١٨,٦ (٥٨)	٣ ٢٢٥,١ (٦٤)	٤ ٥٢٨,٣
نيوزيلندا	–	–	١ ٣٥٨,٥	٢ ١١٨,٤	٤٥٣,٦ ١ (٢٨)	٣٨٤,٥ ١ (٢٣)	٦٤٠,١ (٤٥)	٥٩٩,٧ (٤٧)	٨٦٦,٠ (٦٩)	٥١٢,٦ (٥٠)	٧٤٠,٦ (٤١)	١ ٠٥٨,٦
كندا	–	١٧,٦	–	–	–	–	–	–	–	٥٥,٧ (٧٨)	٢٦,٤ (٧٩)	١٠٦,٠
الولايات المتحدة	٣١,٨	٦٦,١	٦٨٩,٧	٢ ٦٣٥,٢	٦٢٨,٩ ٢ (٩٣)	٩٠٥,٠ ٢ (٩١)	٠٦٣,٩ ٦ (٤٩)	٢٨٥,١ ٤ (٩٧)	١٨٧,٥ ٦ (٩٤)	٣٣٦,٠ ٧ (٩٣)	١٤٤,٣ ٨ (٩٥)	٩ ١٨٨,٠
بلدان منطقة الكاريبي/أمريكا اللاتينية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٩٨٢,٣ ٣٩ (٧٢)	١٥٤,٥ ٤٢ (٧٦)	٤٢ ٥٦٩,٠
بلدان أخرى غير محددة في أماكن أخرى	٢٤٢,٩	١٨٥,٩	٢ ٩٣٤,٣	٧ ٣٨٦,٣	٢١٢,٧ ٩ (٤٣)	٧٦٤,٢ ١٥ (٣٦)	٧١٩,٤ ١٧ (٣٧)	٦٥٠,٠ ١٨ (٤١)	٢٧٣,٠ ٢٢ (٣٩)	١٣٢,٧ ٨ (٢٢)	٣٩٦,٣ ٩ (٣٢)	٧ ٠٥٤,٨
المجموع	**١ ٦٧٧,٧**	**٢ ٢٥٧,٢**	**١٣ ٦٢١,٧**	**٤٦ ٢٤٠,٢**	**٥٣٦,٤ ٥٥ (٥٤)**	**٦٤٠,٥ ٧٠ (٥١)**	**٦٢٢,٤ ٧٥ (٥٦)**	**٢١٨,٦ ٨٤ (٥٦)**	**٢٩١,١ ٩٨ (٥٨)**	**٦٨٣,٧ ١٣٩ (٥٨)**	**٤٣٦,٣ ١٤٨ (٦١)**	**١٤٩ ٨٧٨,٠**

الجدول ١ (تتمة) – سنغافورة: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الموجَّه إلى الخارج، بحسب الوجهات الجغرافية، ١٩٨١ – ٢٠٠٣

(بملايين الدولارات السنغافورية؛ وترد بين قوسين النسبة المئوية للشركات الخاضعة للسيطرة المحلية)

البلد	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣[1]
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٥,٧	٥,٨	٢٠,٤	٣٨,٩	٤٢,٧	٤٩,٩	٥٥,١	٦٠,٢	٦١,٦	٩٠,٨	٩٣,٧	٩٣,١
النسبة المئوية للأنشطة غير الصناعية	–	–	٧٩,٦	٧٥,٤	٧٩,٣	٧٩,١	٧٦,٦	٧٢,٨	٧٤,٦	٧٩,٥	٨٠,٥	٨٠,٢
مجموع الاستثمارات (الأجنبية)	٧٩٩,٤	٥٨٥,١	٦ ٦٧٤,٠	٢١ ٩٨٢,٨	٢٥ ٣٦٢,٨	٣٤ ٩٩٨,٢	٣٣ ٠٤٢,٢	٣٧ ٠٦٨,٨	٤٠ ٨٧٢,٠	٥٨ ٤٧٦,٤	٥٨ ٦٤٩,٩	غير متوفر
النسبة المئوية للاستثمارات الأجنبية	٤٧,٦	٢٥,٩	٤٩,٠	٤٧,٥	٤٥,٧	٤٩,٥	٤٣,٧	٤٤,٠	٤١,٦	٤١,٩	٣٩,٥	غير متوفر
النسبة المئوية للاستثمارات المحلية	٥٢,٤	٧٤,١	٥١,٠	٥٢,٥	٥٤,٣	٥٠,٥	٥٦,٣	٥٦,٠	٥٨,٤	٥٨,١	٦٠,٥	غير متوفر
مملوكة ملكية محلية بالكامل	٢٩٨,٢	٧٠٩,٩	٢ ٥٣٨,٩	١١ ١٠٦,٣	١٥ ٨٦٩,٩	١٩ ٥٥٣,٤	٢٥ ٤٢٥,٣	٢٧ ٦٦٨,٣	٣٣ ٣٧٤,١	٥٠ ١٣٢,٦	٥٧ ٣٢١,١	غير متوفر
مملوكة لأغلبيات محلية	٥٨٠,١	٩٦٢,٢	٤ ٤٠٨,٩	١٣ ١٥١,٢	١٤ ٣٠٣,٨	١٦ ٠٨٨,٨	١٧ ١٥٤,٩	١٩ ٤٨١,٥	٢٤ ٠٤٥,٠	٣١ ٠٧٤,٨	٣٢ ٤٦٥,٣	غير متوفر
مملوكة ملكية أجنبية بالكامل	٢٩٢,٩	٣٨٤,٢	٥ ٣٤٧,٩	١٦ ٢٩٠,٠	١٩ ٢٢٤,٣	٢٦ ٦٣٣,٠	٢١ ٦٠٠,٢	٢٣ ٦٢٣,٦	٢٦ ٨١٢,٦	٤١ ١٠٤,١	٤١ ٩١٦,٩	غير متوفر
مملوكة لأغلبيات أجنبية	٥٠٦,٥	٢٠٠,٩	١ ٣٢٦,١	٥ ٦٩٢,٨	٦ ١٣٨,٥	٨ ٣٦٥,٢	١١ ٤٤٢,٠	١٣ ٤٤٥,٢	١٤ ٠٥٩,٤	١٧ ٣٧٢,٣	١٦ ٧٣٣,٠	غير متوفر

المصدر: إدارة الإحصاءات، سنغافورة، *Singapore's Investment Abroad* ("الاستثمارات السنغافورية في الخارج") (سنوات مختلفة).

ملاحظة: تشير بيانات الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٥ إلى الاستثمارات المباشرة في الخارج (D1)، وهي تمثل الأسهم المدفوعة للشركات التابعة في الخارج والمؤسسات الشريكة التي تملكها شركات في سنغافورة. أما بيانات الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٥ فتشير إلى الاستثمار المباشر في أسهم رأس المال (D2)، وهي تمثل الاستثمارات المباشرة (D1) بالإضافة إلى احتياطيات فروع الشركات في الخارج والمؤسسات الشريكة المنتسبة إلى تلك الشركات. وبالنسبة إلى فروع الشركات في الخارج، يُحسب المبلغ الصافي المستحق للشركات المحلية الأم باعتباره يمثل تقديراً تقريبياً لحجم الاستثمار المباشر. وتشير بيانات الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٢ إلى مجموع الاستثمار المباشر في الخارج (D3) وهو يمثل مجموع (D2) بالإضافة إلى القروض الممنوحة للشركات المنتسبة. واعتباراً من عام ١٩٩٤ فصاعداً، أُدرجت المؤسسات المالية كالمصارف ومؤسسات التمويل وشركات التأمين.

(١) البيانات الخاصة بعام ٢٠٠٣ هي بيانات أولية.

١١- وبالرغم من القوة التنافسية لسنغافورة في قطاع الصناعة التحويلية، فإن استثمارات هذا القطاع قد شكلت ما نسبته ٢٠ في المائة فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج في عام ١٩٩٠، ثم انخفضت هذه الحصة إلى ٨,٥ في المائة في عام ٢٠٠٢ (الجدول ٢). وقد حدث هذا الانخفاض نتيجة لتناقص حصة أنشطة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة في الفترة نفسها. وفيما يتعلق بالنشاط الخارجي، ظلت حصة قطاع الصناعة التحويلية ثابتة إلى حد ما، إذ تراوحت بين ١٨ و٢٥ في المائة في الفترة نفسها. وهذا الفرق في حصة قطاع الصناعة التحويلية يعكس المنشأ الصناعي المتغير للشركات السنغافورية التي تمارس نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج، والأهمية المستمرة لهذا القطاع بوصفه نشاطاً صناعياً خارجياً مفضلاً. أي أن المستثمرين من سنغافورة لا يمكن أن يصنَّفوا كشركات صناعية رغم أنهم يستثمرون في أنشطة صناعية في الخارج. وقد كانت الشركات المالية وشركات النقل والصناعة التحويلية الفئات الرئيسية الثلاث للمستثمرين من سنغافورة. وقد شكلت استثماراتها ما نسبته ٨٦ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من سنغافورة في نهاية عام ٢٠٠٢.

الجدول ٢- سنغافورة: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج، بحسب الصناعة والنشاط في الخارج، ١٩٩٠ و١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٢ و١٩٩٠-٢٠٠٢

(بملايين الدولارات السنغافورية؛ وبالنسبة المئوية)

القطاعات الصناعية	١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٢		النسبة المئوية للزيادة (١٩٩٠-٢٠٠٢)
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	
الصناعة التحويلية	٢ ٧٧٩,٨	٢٠,٤	١٥ ٢٤١,٢	٣٠,٧	١٠ ١٠٣,٠	١٠,٣	١٢ ٦٠٣,٠	٨,٥	٣٥٣,٤
التشييد	٢٥١,٣	١,٨	٨٣٧,٥	١,٧	٧٩٢,٠	٠,٨	٨١٨,٠	٠,٦	٢٢٥,٥
التجارة	٩٩٣,٥	٧,٣	٤ ٧٤٦,٥	٩,٦	١٠ ١٧٩,٠	١٠,٤	١٠ ٢٥٨,٠	٦,٩	٩٣٢,٥
النقل	٨٢٥,١	٦,١	٢ ٤٣٥,٩	٤,٩	٧ ٣٣٤,٠	٧,٥	٢٣ ٩٥٣,٠	١٦,١	٢ ٨٠٣,٠
القطاع المالي	٦ ٣٦٢,٩	٤٦,٧	٢٠ ٥٤٦,١	٤١,٤	٥٩ ٧٧٠,٠	٦٠,٨	٩١ ٧٧٧,٠	٦١,٨	١ ٣٤٢,٤
القطاع العقاري	١ ١٤٠,٩	٨,٤	٢ ٩٣٩,٧	٥,٩	٥ ٤٩٣,٠	٥,٦	٢ ٩١٧,٠	٢,٠	١٥٥,٧
خدمات الأعمال	١ ٢٤٦,٦	٩,٢	٢ ٧٤٤,٣	٥,٥	٤ ٤٨٠,٠	٤,٦	٥ ٨٣٩,٠	٣,٩	٣٦٨,٤
أخرى	٢١,٧	٠,٢	٧٩,٧	٠,٢	١٤٠,٠	٠,١	٢٧٢,٠	٠,٢	١ ١٥٣,٥
المجموع	١٣ ٦٢١,٨	١٠٠	٤٩ ٥٧٠,٩	١٠٠	٩٨ ٢٩١,٠	١٠٠	١٤٨ ٤٣٧,٠	١٠٠	٩٨٩,٧
النشاط في الخارج									
الصناعة التحويلية	٢ ٣٩٥,٠	١٧,٦	١٢ ٤١٨,٩	٢٥,١	٢٤ ٩٦٩,٠	٢٥,٤	٢٨ ٩٢٥,٠	١٩,٥	١ ١٠٧,٧
التشييد	٦٩,٥	٠,٥	٥٩٧,٧	١,٢	٧٨٠,٠	٠,٨	٦٣٨,٠	٠,٤	٨١٨,٠
التجارة	١ ٥٠٤,٣	١١,٠	٥ ٠٩٢,٠	١٠,٣	٨ ١٢٦,٠	٨,٣	١٠ ١٤٩,٠	٦,٨	٥٧٤,٧
النقل	٣٤٧,٢	٢,٥	٢ ٠٩٧,٨	٤,٢	٦ ١٨٥,٠	٦,٣	١٢ ٥٠٣,٠	٨,٤	٣ ٥٠١,٠
القطاع المالي	٧ ٣٠١,٢	٥٣,٦	٢٣ ٨٤٥,٧	٤٨,١	٤٧ ٤٣٧,٠	٤٨,٣	٨٤ ٦٩١,٠	٥٧,١	١ ٠٦٠,٠
القطاع العقاري	١ ٢١٣,١	٨,٩	٢ ٦١٠,٤	٧,٣	٧ ٠١٩,٠	٧,١	٧ ٢٨٢,٠	٤,٩	٥٠٠,٣
خدمات الأعمال	٥١١,٦	٣,٨	١ ٣٥٩,٤	٢,٧	٢ ٢٥١,٠	٢,٣	٢ ٥٢٩,٠	١,٧	٣٩٤,٣
أخرى	٢٧٩,٨	٢,١	٥٤٨,٨	١,١	١ ٥٢٥,٠	١,٦	١ ٧٢٠,٠	١,٢	٥١٤,٧
المجموع	١٣ ٦٢١,٧	١٠٠	٤٩ ٥٧٠,٧	١٠٠	٩٨ ٢٩٢,٠	١٠٠	١٤٨ ٤٣٧,٠	١٠٠	٩٨٩,٧

الملاحظات والمصدر: كما في الجدول ١.

١٢- وقد تلقت آسيا، وبخاصة الصين وبلدان جنوب شرق آسيا، الأغلبية الساحقة من استثمارات سنغافورة في قطاعات الصناعة التحويلية والتجارة والعقارات في عام ١٩٩٦ (الشكل ١). إلا أنه بحلول عام ٢٠٠٢، لم يوجَّه إلى آسيا ألا ما نسبته نحو ٤٥ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه من سنغافورة إلى الخارج في قطاع الصناعة التحويلية، مقارنة بما نسبته ٩٣ في المائة في عام ١٩٩٦. وتلقت أوقيانيا ٢٠ في المائة وأوروبا ١٦ في المائة من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من سنغافورة في عام ٢٠٠٢. وقد وُجهت نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج في القطاع العقاري إلى أوروبا (نحو ٦٠ في المائة) في شكل استثمارات رئيسية في قطاع الفنادق والعقارات من قِبل كبرى الشركات السنغافورية.

١٣- وفي القطاع المالي، برزت أوروبا (المملكة المتحدة وهولندا وبلجيكا) واقتصادات أخرى مثل جزر الأنتيل الهولندية وليبيريا وغيرهما من المواقع التي تشكل ملاذات ضريبية، كأهم وجهات للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من سنغافورة في عام ١٩٩٦. وارتفعت حصة آسيا في هذا الاستثمار في مجال الخدمات المالية إلى ما يزيد عن ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٢، مما يعكس الموجات الحديثة من عمليات دمج وشراء الشركات من قِبل المؤسسات المالية السنغافورية في إندونيسيا وهونغ كونغ (الصين) والفلبين وتايلند.

الشكل ١- سنغافورة: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الموجّه إلى الخارج بحسب التوزيع الجغرافي والصناعة، ١٩٩٦ و٢٠٠٢ (بملايين الدولارات السنغافورية)

١٩٩٦

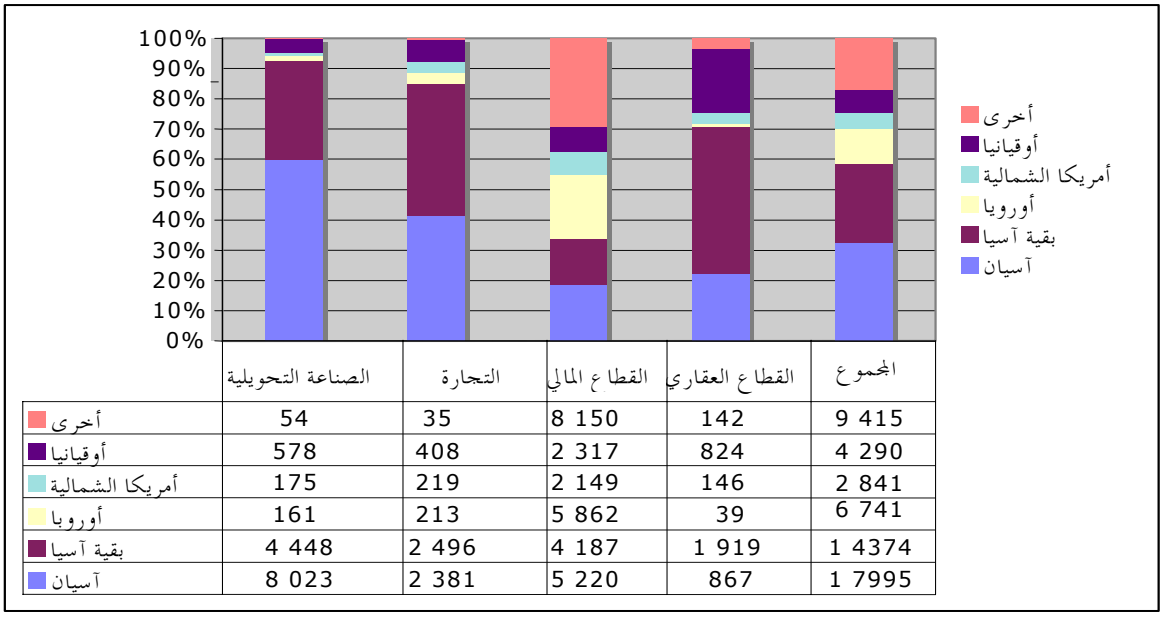

	الصناعة التحويلية	التجارة	القطاع المالي	القطاع العقاري	المجموع
أخرى	54	35	8 150	142	9 415
أوقيانيا	578	408	2 317	824	4 290
أمريكا الشمالية	175	219	2 149	146	2 841
أوروبا	161	213	5 862	39	6 741
بقية آسيا	4 448	2 496	4 187	1 919	1 4374
آسيان	8 023	2 381	5 220	867	1 7995

٢٠٠٢

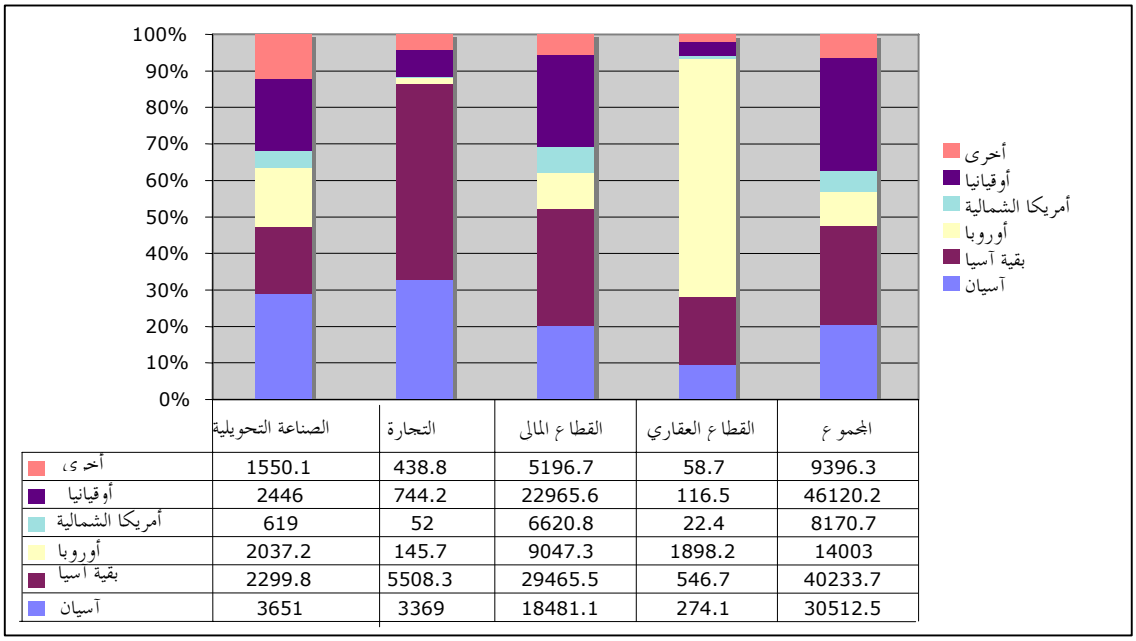

	الصناعة التحويلية	التجارة	القطاع المالي	القطاع العقاري	المجموع
أخرى	1550.1	438.8	5196.7	58.7	9396.3
أوقيانيا	2446	744.2	22965.6	116.5	46120.2
أمريكا الشمالية	619	52	6620.8	22.4	8170.7
أوروبا	2037.2	145.7	9047.3	1898.2	14003
بقية آسيا	2299.8	5508.3	29465.5	546.7	40233.7
آسيان	3651	3369	18481.1	274.1	30512.5

١٤- وقد كان للتوجه الإقليمي لعام ١٩٩٣ تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من سنغافورة إلى الصين. فقد قامت نحو ١٥١ شركة من عيّنة الشركات عبر الوطنية التي شملتها الدراسة الاستقصائية وعددها ٢٠٤ شركات بإنشاء ٣٦٥ شركة تابعة لها في الصين. وفي المتوسط، يوجد لكل شركة من الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة أكثر من شركتين تابعتين في الصين. ولكن سنة الإنشاء الوسطى هي سنة ١٩٩٢، مما يعني أن ما لا يقل عن نصف هذه الشركات المنشأة في الصين كشركات تابعة للشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة لا بد أن تكون قد أُنشئت بعد عام ١٩٩٢. وبالإضافة إلى الصين، شهدت ماليزيا تركزاً قوياً للشركات التابعة للشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة. فمن بين الشركات المشمولة بالعيّنة وعددها ٢٠٤ شركات، قامت ١١٩ شركة بإنشاء ٢٧٣ شركة تابعة لها في ماليزيا. ومن جهة ثانية، فإن هذه الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة هي أقل نشاطاً في أوروبا وأمريكا الشمالية. فنسبة هذه الشركات التي لها وجود في هاتين المنطقتين الرئيسيتين تقل عن ٢٠ في المائة وقلما يوجد لكل منها أكثر من شركة واحدة تابعة في هاتين المنطقتين. وهذا التركز الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من سنغافورة يدل على أن هذا الاستثمار من قِبل الشركات السنغافورية يقتصر، رغم الروابط التاريخية القوية، على مجموعة محدودة من الشركات السنغافورية. فمعظم الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة والتي تشملها عيّنة الدراسة الاستقصائية لا تزال تركز على شرق وجنوب شرق آسيا كمركزين لعملياتها التجارية، وهي ملاحظة تتوافق مع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج.

١٥- ويمكن دراسة مدى انتشار الشركات السنغافورية عبر الأوطان بالاستناد إلى المعلومات الواردة في تصنيف حديث لرتب أكبر ١٠٠ شركة من الشركات السنغافورية الدولية أجرته مؤسسة International Enterprise Singapore في عام ٢٠٠٥[(٨)]. ومن بين هذه الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة وعددها ١٠٠ شركة، تحتل المراتب الـ ١٢ الأولى شركات مرتبطة بالحكومة (الجدول ٣). والواقع أن الشركات الخمس الأولى التي تتصدر قائمة الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة هي جميعها شركات مرتبطة بالحكومة، وهي تتصدر قائمة الشركات من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج في قطاعات استراتيجية مثل النقل الجوي، والنقل البحري، والاتصالات، وأحواض بناء السفن، والتطوير العقاري. كما أن هذه الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة تشمل عدداً من الشركات التي تملكها أسر مثل شركة خطوط النقل البحري الدولي عبر المحيط الهادئ (Pacific International Lines) (في مجال النقل البحري)، وشركة هونغ ليونغ آسيا (Hong Leong Asia) (في المجال الصناعي)، وشركة تطوير المدن، المحدودة (City Development Ltd) (في مجال التطوير العقاري والفنادق). وتتفاوت درجة انتشار الشركات عبر الأوطان في ما بين هذه الشركات الـ ١٢ ضمن الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة. فشركة نبتيون أورينت لنقل البحري (Neptune Orient Lines)، وشركة سنغافورة للاتصالات (SingTel) وشركة هونغ ليونغ آسيا(Hong Leong Asia) تشتمل مبيعاتها وأصولها على نسبة عالية جداً من خارج سنغافورة - وذلك نتيجة لوجود شركات قوية تابعة لها في الخارج.

---

(٨) وفيما يتعلق بالإيرادات المحصلة في الخارج والتوزيع الإقليمي لهذه الإيرادات، انظر *The Straits Times*، ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥ للاطلاع على تفاصيل التقرير الصادر عن مؤسسة IE Singapore. كما أن تصنيف المراتب متاح أيضاً على موقع مؤسسة IE Singapore على الشبكة العالمية http://www.iesingapore.gov.sg، الذي تصفحه المؤلف في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥.

١٦- وقد تركز في آسيا نحو ثلثي عمليات دمج وشراء الشركات عبر الحدود من قِبل الشركات السنغافورية في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤. فمن أصل مجموع هذه الصفقات التي تمت في تلك الفترة وعددها ٨٨٣ صفقة، بلغت نسبة الصفقات المعقودة ١٣ في المائة في ماليزيا، و١٣ في المائة في هونغ كونغ (الصين)، و١٠ في المائة في كل من الصين وأستراليا، و٨ في المائة في الولايات المتحدة. وشكلت أنشطة الخدمات ما نسبته ٧٠ في المائة من مشتريات الشركات السنغافورية في ما يتصل بصفقات الاندماج والشراء في الفترة نفسها. وقد احتل النشاط التمويلي المرتبة الأولى وتلته أنشطة الأعمال التجارية في مجالات مثل العقارات وخدمات الأعمال. وفي ما يتعلق بأكبر ١٥ عملية من عمليات دمج وشراء الشركات من قِبل الشركات السنغافورية في الفترة بين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٤، فقد تم معظمها منذ عام ٢٠٠١ وتركزت في قطاعات المعدات الكهربائية والإلكترونية، والنقل والتمويل (الجدول ٤). ويعكس التركز الصناعي لصفقات دمج وشراء الشركات عبر الحدود من قبل الشركات السنغافورية مدى القدرة التنافسية التي تتمتع بها الشركات السنغافورية في هذه الصناعات وتزايد تفضيل الشركات السنغافورية لصفقات الاندماج والشراء كوسيلة لتدويل عملياتها.

الجدول ٣- سنغافورة: أكبر ١٢ شركة من الشركات عبر الوطنية، ٢٠٠٤
(بملايين الدولارات السنغافورية؛ وبالنسب المئوية؛ وبالوحدات)

المرتبة	اسم الشركة	الأصول الأجنبية	مجموع الأصول	الأصول الأجنبية كنسبة مئوية من مجموع الأصول	المبيعات الأجنبية	مجموع المبيعات	المبيعات الأجنبية كنسبة مئوية من مجموع المبيعات
١	Singapore Airlines[أ]	غ. م.	١٩ ٩٩٠	غ. م.	غ. م.	٩ ٧٦٢	غ. م.
٢	Neptune Orient Lines[ب][ج]	غ. م.	٤ ٠٦٤	غ. م.	٤ ٥٩٥	٥ ٥٢٣	٨٣
٣	SingTel[أ]	٣١ ٧٣٦	٣٦ ٨٥٧	٨٦,١	٨ ٢٢١	١١ ٩٩٥	٦٩
٤	Keppel Corporation[د]	٢ ٣١٥	١٠ ٠٨٣	٢٣,٠	١ ٥٢٨	٥ ٩٤٧	٢٨
٥	CapitaLand[د]	٦ ٦٩٥	١٧ ٥٥٨	٣٨,١	٢ ٤٦٥	٣ ٨٣٠	٦٤
٦	Pacific International Lines	غ. م.	غ. م.	غ/م	٢ ٣٩٦	٢ ٤٩٥	٩٦
٧	Fraser & Neave[هـ]	٢ ٧٦٥	٧ ٣٧٤	٣٧,٥	٢ ٢٤٢	٣ ٤٤٦	٦٥
٨	SembCorp Industries[د]	غ. م.	٦ ٦٢٢	غ/م	٢ ١١١	٤ ٧٩٥	٤٥
٩	Olam International[و]	غ. م.	١ ٢٤٢	غ/م	غ. م.	٢ ٦١٠	غ. م.
١٠	Hong Leong Asia[د]	١ ٢٧١	١ ٥٥٤	٨١,٨	١ ٦٣٦	١ ٨٨٣	٨٧
١١	City Developments Ltd	غ. م.	١٣ ٠٥٩	غ. م.	١ ٤١٩	٢ ٣٢٦	٦١
١٢	DBS Group Holdings[د]	٦١ ٩٤٠	١٥٩ ٥٩٥	٣٨,٨	١ ٣٨٦	٣ ٣١٠	٤٢

(أ) ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ - ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤.
(ب) ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ - ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
(ج) بملايين الدولارات الأمريكية
(د) ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
(هـ) ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ - ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
(و) ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

المصدر: التقارير السنوية للشركات.

١٧- وعلى النقيض من اتجاه الشركات السنغافورية الكبيرة إلى تدويل عملياتها، تتزع الشركات السنغافورية الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الاستثمار في الاقتصادات المجاورة. وهي تفضِّل أنشطة الاستثمار التأسيسي وذلك بالنظر إلى كون وضعها المالي ونطاق عملياتها في الخارج أصغر نسبياً. وتتزع هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى عدم انتهاج طريق صفقات الاندماج والشراء الذي يفضي إلى تدويل العمليات. وبالتالي فإن هذه الشركات تستثمر في الغالب في مشاريع مشتركة مع شركائها في البلدان المضيفة، وهي تُنشئ مرافق الإنتاج والخدمات الخاصة بها. وهذا التفضيل للاستثمار في المشاريع المشتركة والاستثمار التأسيسي يرتبط إلى حد كبير بافتقار هذه الشركات السنغافورية الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى مزايا محددة تتمتع بها الشركات الكبيرة. كما أن تفضيلها لمواقع الاستثمار يُفسَّر أيضاً بكون نظم التنسيق والإدارة داخل هذه الشركات أضعف نسبياً. أي أن الشركات السنغافورية الصغيرة والمتوسطة الحجم تظل مهتمة بالأسواق الإقليمية لا بالأسواق العالمية.

ثالثاً - محفزّات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من سنغافورة

١٨- تُلخَّص في الشكل ٢ الدوافع والأسس المنطقية للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من سنغافورة وذلك بالاستناد إلى الردود الواردة من الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة وعددها ٢٠٤ شركات. فهذه الشركات تستثمر في مناطق وبلدان مضيفة مختلفة ولأسباب مختلفة[٩]. إلا أن الوجود في السوق هو أهم سبب منفرد في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج من قِبل الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة. ويمكن تقسيم عامل الوجود في السوق هذا إلى ثلاثة دوافع محددة.

الشكل ٢- أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج من قبل الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة، بحسب المناطق المضيفة

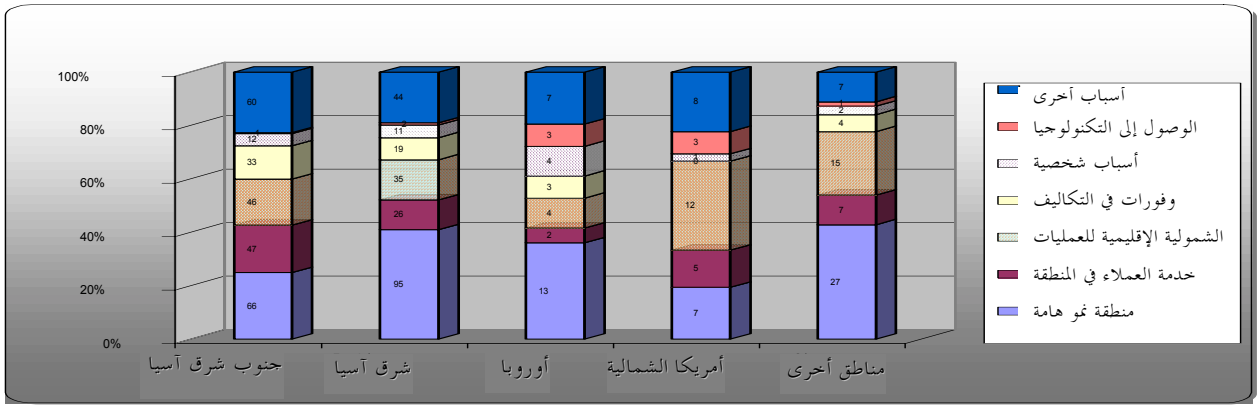

المصدر: استقصاء أجراه هنري واي - تشونغ يونغ.

(٩) يفسر هذا التفاوت باختلاف استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل مختلف الشركات عبر الوطنية. انظر أيضاً الحجج النظرية الواردة في: John H. Dunning (1998 Grazia Ietto-Gillies (2005).

١٩- أولاً، لقـــد اتجهت معظم الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة إلى الاستثمار في الخارج لتصورها بأن البلدان المضيفة تقع في مناطق نمو هامة بالنسبة للصناعة، وبخاصة في منطقة شرق آسيا. وقد استثمر العديد من هذه الشركات في الصين بالنظر إلى إمكانية تحولها إلى سوق من أسرع وأكبر الأسواق نمواً في العالم.

٢٠- ثانياً، إن بعض الشركات المشمولة بالعيّنة ضمن الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة قد شجعها عملاؤهـــا الإقليميون والعالميون على أن يكون لها وجود في البلدان المضيفة من أجل تزويدهم بمنتجات أو خدمات ذات نوعـــية جـــيدة ومصمَّمة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم. ويتسم هذا السبب بنفس القدر من الأهمية بالنسبة للشركات عبر الوطنية السنغافورية العاملة في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات على السواء. فبالنسبة لتلك الشركات العاملة في قطاع الصناعة التحويلية، يؤدي وجود الشركات في البلدان المضيفة إلى تحقيق زيادات ذات شأن في الفرص المتاحة لها للحصول على عقود بوصفها مورِّدة مفضلة. أما الشركات العاملة في مجال الخدمات (مثل خدمات المنتجين) فإن عليها أن تصل إلى عملائهـــا على نطاق العالم لكي تخدمهم على نحو أفضل. ويبدو أن لعامل الحجم تأثيراً مختلفاً هنا. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في قطاع الخدمات لا يتوفر لها عادة ما يكفي من الموارد المالية والقدرات الإدارية والتنظيمية لكي تنتشر في الأسواق الإقليمية. ويتسم عامل خدمة العملاء بقدر أكبر من الأهمية بالنسبة للشركات عبر الوطنية الكبيرة التي يوجـــد مقـــرها في سنغافورة والتي واجهت قيوداً خطيرة في السوق المحلية لسنغافورة وتراكم لديها ما يكفي من الموارد والخبرات للانتشار على المستوى الإقليمي أو العالمي.

الجدول ٤- سنغافورة: أكبر ١٥ صفقة دمج وشراء للشركات عبر الحدود، ١٩٩٧-٢٠٠٤
(بملايين الدولارات)

المرتبة	الشركة المستهدفة	الصناعة المستهدفة	الاقتصاد المستهدف	الشركة المشترية	الصناعة المشتراة	القيمة	السنة
١	Cable & Wireless Optus LT (C&W)	الاتصالات الهاتفية	أستراليا	SingTel(Singapore)	اتصالات لاسلكية	٨ ٤٩١,١٢	٢٠٠١
٢	Dao Heng Bank Group (Guoco)	مصارف، غير مرخص لها في الولايات المتحدة	هونغ كونغ (الصين)	DBS Group Holdings Ltd	مصارف، غير مرخص لها في الولايات المتحدة	٥ ٦٧٩,٧٠	٢٠٠١
٣	TXU Australia Ltd	خدمات كهربائية	أستراليا	Singapore Power Pte Ltd	خدمات كهربائية	٣ ٧٢٠,٠٠	٢٠٠٤
٤	DII Group	مكوّنات معدات إلكترونية	الولايات المتحدة	Flextronics International Ltd	لوحات دوائر مطبوعة	٢ ٥٩١,٠٠	٢٠٠٠
٥	DBS Diamond Holdings Ltd	مستثمرون	هونغ كونغ (الصين)	DBS Bank	مصارف، غير مرخص لها في الولايات المتحدة	١ ٩٦٤,٩٣	٢٠٠٣
٦	US Premium Office Properties	متعهدو تشييد مبان غير سكنية	الولايات المتحدة	Investor Group	مستثمرون	١ ٨٥٢,٠٠	٢٠٠٤
٧	ChipPAC Inc	أشباه الموصِّلات وما يتصل بها من أجهزة	الولايات المتحدة	ST Assembly Test Services Ltd	أدوات لقياس الكهرباء	١ ٤٥٨,٦٨	٢٠٠٤
٨	GPU PowerNet Pty Ltd	مرافق تجميع	أستراليا	Singapore Power Pte Ltd	خدمات كهربائية	١ ٢٦٤,٠٠	٢٠٠٠
٩	Virgin Atlantic Airways Ltd	نقل جوي، رحلات خاصة مؤجرة	المملكة المتحدة	Singapore Airlines Ltd	نقل جوي، رحلات خاصة مؤجرة	٨٨٤,٠٠	٢٠٠٠
١٠	APL Ltd	النقل الخارجي للبضائع في أعالي البحار	الولايات المتحدة	Neptune Orient Lines Ltd	النقل	٨٧٨,٥٠	١٩٩٧
١١	Gotaas-Larsen Shipping Corp	نقل البضائع	موناكو	Osprey Maritime Ltd	النقل	٧٤٩,٩٠	١٩٩٧
١٢	Nortel-Mnfg Facilities (5)	غير مصنفة	كندا	Flextronics International Ltd	لوحات دوائر مطبوعة	٧٢٥,٠٠	٢٠٠٤
١٣	Indosat	اتصالات هاتفية	إندونيسيا	Singapore Technologies Telemed	خدمات اتصالات	٦٣٥,٠٦	٢٠٠٢
١٤	Telkomsel	اتصالات هاتفية	إندونيسيا	SingTel(Singapore)	اتصالات لاسلكية	٦٢٧,٠٠	٢٠٠١
١٥	Hessenatie	النقل البحري للبضائع	بلجيكا	PSA Corp Ltd	خدمات الموانئ	٦٠٥,٤٨	٢٠٠٢

المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود.

٢١- ثالثاً، إن الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة تستثمر في الخارج من أجل تأمين الشمولية الإقليمية بل وحتى العالمية لعملياتها. إذ يتعين عليها أن تكون موجودة في البلدان المضيفة لكي تستكمل شبكات عملياتها العالمية. وهذا العامل يتسم بقدر أكبر من الأهمية بالنسبة للشركات الكبيرة من بين الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة والتي تستهدف السوق العالمية. وتشكل شمولية الشبكات أهم دافع للشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة لكي تستثمر في أمريكا الشمالية. فبالنسبة لتلك الشركات العاملة في مجال الصناعة التحويلية، أتاح لها الاستثمار في أمريكا الشمالية أن تصبح "لاعبة" عالمية بحق في الصناعة التي تختص بها كل منها. كما أن الوصول إلى التكنولوجيا يشكل دافعاً هاماً لهذه الشركات العاملة في مجالات الصناعة ذات التكنولوجيا المتقدمة لكي تستثمر في أوروبا وأمريكا الشمالية.

٢٢- ومن جهة ثانية، لا بد للشركات العاملة في مجال الخدمات ضمن الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة من أن يكون لها وجود في أمريكا الشمالية وذلك بالنظر إلى الطابع العالمي لنشاط أعمالها. ومن الأمثلة على ذلك قيام شركة الخطوط الجوية السنغافورية بشراء حصة استراتيجية في شركة Virgin Atlantic Ltd في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ من أجل زيادة حصتها في سوق السفر الجوي عبر المحيط الأطلسي. كما أن جهداً مماثلاً سبق لشركة City Developments Ltd أن بذلته في عام ١٩٩٥ لشراء شركة Millenium & Copthorne Hotels Plc قد مكّن الشركة الأولى من تأمين وجود عالمي لها في قطاع الصناعة الفندقية.

٢٣- ورغم أهمية تحقيق الوفورات في التكاليف، فإن هذا العامل ليس أهم العوامل في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من سنغافورة. فمعظم الشركات المشمولة بالعيّنة ضمن الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة ليست من الشركات التي تمارس نشاطاً صناعياً مكثفاً بهذه الصفة، بل إن نشاطها الصناعي يرمي إلى تحقيق قيمة مضافة عالية أو أنها تقوم بتوريد الخدمات. ولا تشكل تكاليف الإنتاج أو العمل سوى نسبة منخفضة نسبياً من التكاليف التشغيلية لهذه الشركات. إلا أن بعض الشركات ضمن الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة تستثمر في شرق وجنوب شرق آسيا بدافع العلاقات الشخصية التي تربطها بشركائها المحليين وبعملائها في هاتين المنطقتين. وفي بعض البلدان المضيفة (مثل الصين وماليزيا)، يؤدي العامل الإثني والصلات الاجتماعية دوراً في دفع المستثمرين السنغافوريين إلى الاستثمار فيها[١٠]. وهذه المجموعة من الدوافع (الوفورات في التكاليف، والعلاقات الشخصية، والعامل الإثني، والصلات الاجتماعية) تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهي قد تكون أقل أهمية بالنسبة للشركات السنغافورية الأكبر. ونتيجة لهذه المجموعة المختلطة من الدوافع، تنزع المؤسسات السنغافورية الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الاستثمار إقليمياً في البلدان المضيفة المجاورة الأرخص من حيث تكاليف الإنتاج والأقرب ثقافياً من حيث العلاقات الإثنية (كما في حالة الصين وماليزيا).

---

(١٠) انظر في هذا الصدد تحليلاً كاملاً يرد في: Henry Wai-chung Yeung (2004).

الشكل ٣- آليات العمليات الخارجية للشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة

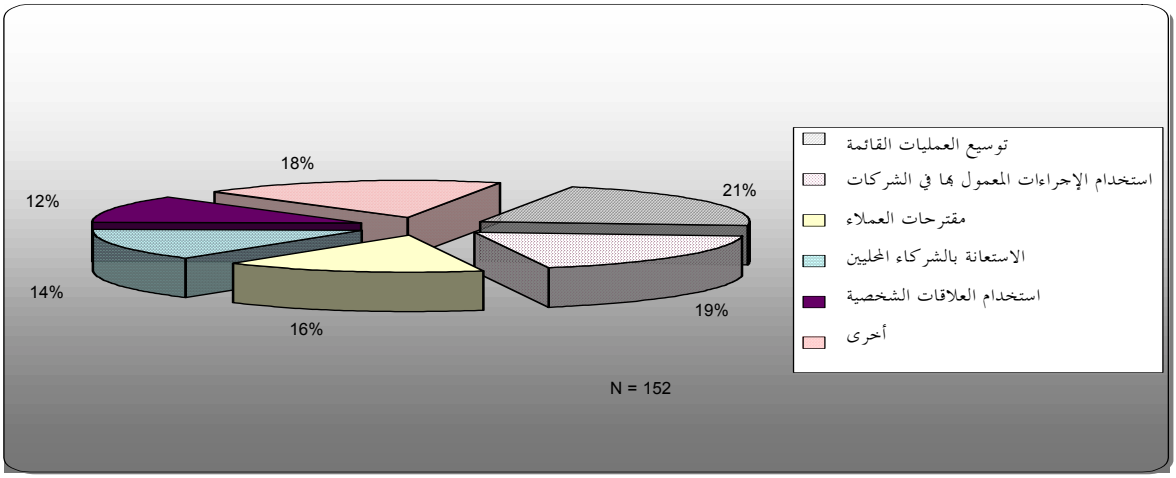

المصدر: استقصاء أجراه هنري واي - تشونغ يونغ.

٢٤- وقد قام ما نسبته نحو ٢١ في المائة من الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة بإنشاء شركات تابعة لها في الخارج من خلال توسيع عملياتها القائمة أو علاقات التجارة/المبيعات الخاصة بها لتصبح هذه الشركات التابعة شركات مكتملة مختصة بالصناعة أو الخدمات في البلدان المضيفة (الشكل ٣). وقد كانت لهذه الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة خبرة ومعرفة مسبقة بالبلدان المضيفة من خلال أنشطة التبادل التجاري مع عملائها في هذه البلدان وكذلك من خلال رحلات العمل المتكررة لموظفي هذه الشركات إلى البلدان المضيفة من أجل خدمة العملاء. وثمة مجموعة مهمة أخرى من الآليات تتمثل في دور الشركاء المحليين واستخدام العلاقات الشخصية في العمليات الخارجية.

رابعاً - تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج على القدرة التنافسية للشركات السنغافورية

٢٥- لقد ساعد الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من سنغافورة في تعزيز القدرة التنافسية للشركات السنغافورية بعدة طرق (الجدول ٥). وقد أقرّ نحو ثلثي الشركات التي شملها الاستقصاء ضمن الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج قد ساعد في زيادة المزايا التنافسية لهذه الشركات. وتتمثل أول المزايا التنافسية الهامة الناشئة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج، وفقاً لهذا الاستقصاء، في تزايد الخبرة والمعرفة بالأعمال التجارية الدولية (الاطلاع على الثقافات وممارسات الأعمال التجارية الأجنبية)، وهذا يتحول إلى ميزة كبيرة للشركات[(١١)]. وهذه الزيادة في الخبرة والمعرفة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لأن خبرة هذه المؤسسات ومعرفتها بالثقافات والممارسات المختلفة في مجال الأعمال التجارية عادة ما تكون محدودة. ومع اكتساب هذه المؤسسات لمزيد من الخبرة والمعرفة بالأسواق الأجنبية، تصبح

(١١) Athanassiou, Nicholas and Nigh, Douglas (2000), and Blomstermo, Anders and Sharma, D. Deo (eds.) (2002).

أكـــثر قدرة على النجاح في الأسواق المضيفة من خلال وجودها المباشر في هذه الأسواق. وبعبارة أخرى فإن العلاقة بين تدويل عمليات الشركات وقدرتها التنافسية هي علاقة ثنائية الاتجاه، أي أن التدويل يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية التي تؤدي بدورها إلى التدويل.

الجدول ٥- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج على المزايا التنافسية للشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة

اكتساب مزايا تنافسية عقب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج	المجموع	النسبة المئوية
نعم	١٢٣	٦٥,٨
لا	٦٤	٣٤,٢
المجموع	١٨٧	١٠٠,٠
ازدياد المعرفة والخبرة	٦٧	٥٤,٥
تحسّن السمعة	٥٠	٤٠,٧
تحسن الخبرة التنظيمية	٣٤	٢٧,٦
تحسن نوعية المنتجات والخدمات	٣٠	٢٤,٤
تحسن الخبرة التسويقية	٢٤	١٩,٥
إقامة اتصالات وعلاقات خاصة	٢٤	١٩,٥
حيازة مواد وموارد متخصصة	١٩	١٥,٥
زيادة الأصول المالية	١٧	١٣,٨
اكتساب ميزة تكنولوجية أكبر	١٤	١١,٤
أخرى	٣١	٢٥,٢
المجموع	١٢٣	١٠٠,٠

المصدر: استقصاء أجراه هنري واي - تشونغ يونغ.

٢٦- وثمـــة عـــامل آخر ذو صلة بدور الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج في تعزيز القدرة التنافسية للشركات يتمثل في سمعة الشركة ولربما صورة علامتها التجارية. فزيادة القدرة التنافسية يمكن أن تتحقق نتيجة لتحســـن سمعة الشركة السنغافورية في الأسواق، المحلية منها والأجنبية. فقد أشار نحو ٤١ في المائة من الشركات التي شملها الاستقصاء إلى "تحسّن السمعة" كنتيجة لتزايد القدرة التنافسية في ما يتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج. ففي قطاع الصناعة التحويلية، تتسم سمعة الشركات هذه، كشركات عبر وطنية، بنفس القدر من الأهمية في السياق التفاوضي. فالعملاء المحتملون للشركات السنغافورية كثيراً ما يتساءلون عما إذا كانت لهذه الشركات عمليات خارج سنغافورة. وينظر هؤلاء العملاء إلى وجود الشركات في الخارج كعامل يدل على مدى القدرة التنافسية للشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة.

٢٧- وثمـــة مصدر آخر من مصادر المزايا التنافسية يتصل بتمتع الشركات بخبرات تنظيمية وإدارية وتسويقية أفضل. وقد أشار خُمس الشركات التي شملها الاستقصاء إلى هذه العوامل باعتبارها نتيجة من نتائج أنشطتها في مجـــال الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج. وهذا الاستنتاج ليس مستغرباً تماماً. فبينما تشكل القدرات

التنظيمية شرطاً أولياً مسبقاً لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج، فإن هذه القدرات يمكن أن تتعزز أكثر من خلال العمليات الخارجية. وهذه القدرة التنافسية المتزايدة تنشأ عن اكتساب معارف جديدة وعن الخبرة المكتسبة في التعامل مع ثقافات أجنبية متباينة. كما أن بإمكان الشركات التابعة للشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة أن تكتسب أيضاً معارف وخبرات متنوعة لا تكون، لولا ذلك، متاحة لها[١٢].

٢٨- كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج يفضي أيضاً إلى تحسين نوعية المنتجات/الخدمات وتعزيز الميزة التنافسية التكنولوجية. وهذه القدرة التنافسية المعززة في ما يتصل بالمنتجات والعمليات ترتبط بصفة خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من سنغافورة إلى الاقتصادات الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. ففي قطاع الصناعة التحويلية، هناك بعض الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا ضمن الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة، مثل شركة Creative Technology (المتخصصة في إنتاج بطاقات الصوت المستخدمة في الحواسيب الشخصية)، وشركة Aztech Systems (المتخصصة في إنتاج منتجات ADSL)، وشركة Singapore Technologies Engineering، قد استفادت استفادة هائلة من عملياتها في الولايات المتحدة، مما يتيح لها الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة. كما أن عمليات هذه الشركات في الولايات المتحدة تُعتبر بمثابة "مراكز تنصت" تضع هذه الشركات في وضع أفضل يمكِّنها من تحسين منتجاتها وتكنولوجيات عملياتها نظراً لوجودها في مكان أقرب إلى عملائها.

٢٩- وفي حين أن الاستقصاء لم يبيِّن مؤشر الربحية، تجدر الإشارة إلى الزيادة في الإيرادات التي تحققها الشركات من خلال أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج على النحو المبين في الجدول ٣. فللعديد من الشركات الرئيسية ضمن الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة حصص كبيرة في شركة وحيدة منتسبة لها، وذلك كنتيجة لبعض عمليات الشراء الكبيرة التي حدثت منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي. فشركة American President Lines في الولايات المتحدة، وهي شركة تابعة لشركة Neptune Orient Lines، قد أسهمت في عام ٢٠٠٤ بما نسبته ٦١ في المائة و٢٢ في المائة من مجموع إيرادات الشركة الأم والإيرادات التي حصلت عليها من الأمريكتين وأوروبا، على التوالي، مما جعل منها أكبر شركات سنغافورة عبر الوطنية من حيث الإيرادات المحصلة من هاتين المنطقتين. وقد أبلغت شركة الاتصالات السنغافورية (SingTel)، وهي أكبر مجموعة من الشركات المحلية العاملة في مجال الاتصالات، عن حجم مبيعات إجمالية بلغ ١٢ مليار دولار سنغافوري في عام ٢٠٠٤، يشتمل على مساهمة بنحو ثلثي هذا المبلغ من قِبل الشركة الأسترالية التابعة لها، وهي شركة SingTel Optus (التي اشترتها الشركة الأم في عام ٢٠٠١). ومن الأمثلة الأخرى شركة City Development Ltd التي أسهمت الشركة التابعة لها في المملكة المتحدة، وهي شركة Millennium & Copthorne Hotel Plc. التي اشترتها الشركة الأم في عام ١٩٩٥، بقدر كبير من إيراداتها المحصلة من الأمريكتين (٥١٠,٨ مليون دولار سنغافوري) ومن أوروبا (٤٥٤ مليون دولار سنغافوري). في عام ٢٠٠٤. وقد شكلت مبيعات شركة City Development Ltd في هاتين السوقين وحدهما ما نسبته ٦٨ في المائة من مجموع مبيعاتها في الخارج.

---

(١٢) انظر أيضاً الأفكار الواردة في Nohria, Nitin and Ghoshal, Sumantra (1997).

٣٠- وقد شكلت موجة عمليات الشراء الكبيرة عبر الحدود من قبل كبرى الشركات ضمن الشركات عبر الوطنية التي يوجد مقرها في سنغافورة بعد عام ١٩٩٥ تطوراً هاماً في سياق تدويل عمليات الشركات السنغافورية (الجدول ٤). وقد أظهرت هذه الموجة الالتزام الجدي للشركات السنغافورية، ولا سيما كبرى الشركات عبر الوطنية منها، بتدويل عملياتها والبحث عن أسواق خارجية محتملة وتوليد الإيرادات من خلال العمليات في الخارج. كما أظهرت تلك الموجة تزايد تفضيل كبرى الشركات ضمن الشركات عبر الوطنية السنغافورية للنمو من خلال عمليات شراء الشركات بدلاً من إنشاء شركات جديدة تابعة لها في الخارج. فمن خلال عمليات شراء الشركات هذه، تهدف كبرى الشركات عبر الوطنية السنغافورية إلى اكتساب كفاءات محددة تتوفر لدى الشركات المستهدَفة، وهي كفاءات كثيراً ما يستغرق تطويرها في الداخل وقتاً طويلاً. وتعكس عمليات الشراء هذه القدرة التنافسية المتنامية لهذه الشركات السنغافورية عبر الوطنية وقدراتها في تنظيم وإدارة الترتيبات المالية المعقدة في ما يتصل بعمليات الشراء هذه.

٣١- وفي قطاع الخدمات، تتحقق هذه الزيادة في القدرة التنافسية من خلال التحسين الكبير في فهم الأسواق الأجنبية وبالتالي من خلال توفر إمكانية توريد المنتجات والخدمات التي تلبي بدرجة أكبر احتياجات ومتطلبات العملاء. وهذه الخدمات الموجهة نحو تلبية متطلبات العملاء تتسم بأهمية خاصة في بعض الأسواق الهامة مثل أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. بل إن هناك، حتى في آسيا، طلباً أكبر على الخدمات المصممة لتلبية احتياجات ومتطلبات العملاء. ويتيح الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج للعديد من الشركات العاملة في قطاع الخدمات ضمن الشركات السنغافورية عبر الوطنية بناء علاقات أقوى مع عملائها الحاليين وتطوير أسواق جديدة في البلدان المضيفة.

خامساً - تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج: القوانين والأنظمة الرئيسية

الدعم المؤسسي الرئيسي

٣٢- على الرغم من عدم وجود قوانين محددة في سنغافورة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج، فإن الحكومة السنغافورية ما برحت تعمل دون كلل على تشجيع هذا الاستثمار من قبل الشركات السنغافورية المحلية منذ عام ١٩٩٣ وذلك كاستراتيجية رئيسية ترمي إلى تنويع اقتصادها المحلي الموجه نحو التصدير. ومن العوامل البالغة الأهمية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من سنغافورة ما يتمثل في الدور الهام للشركات المرتبطة بالحكومة التي أنشئت في السابق كمؤسسات مملوكة للدولة وذلك لأغراض إنمائية محددة. ومنذ الثمانينات من القرن الماضي، تم من خلال عملية الخصخصة تسجيل العديد من الشركات التي كانت مملوكة للدولة في بورصة سنغافورة (ومن هذه الشركات، مثلاً، شركة الخطوط الجوية السنغافورية (Singapore Airlines) وشركة (Senbawang Holding). وهذه الشركات التي كانت مملوكة للدولة أصبحت معروفة الآن كشركات مرتبطة بالحكومة نظراً لأنه لا يزال للدولة تأثير كبير في الرقابة الإدارية عليها، وهو تأثير تمارسه الدولة من خلال أربع شركات قابضة تابعة لها وهي: شركات Temasek Holdings، وSingapore

Technologies، وMinCom Holdings وMND Holdings. وبحلول أوائل منتصف التسعينات، شكل القطاع العام والشركات المرتبطة بالحكومة ما نسبته نحو ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة[١٣].

٣٣- وبالإضافة إلى الشركات المرتبطة بالحكومة والتي تعمل تحت إشراف مؤسسة Temasek Holdings في ريادة أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من سنغافورة، هناك ثلاث وكالات حكومية تتسم أيضاً بأهمية استراتيجية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من سنغافورة، وهي:

- مؤسسة International Enterprise Singapore (IE Singapore)؛
- مجلس التنمية الاقتصادية (EDB)؛
- مجلس المعايير والإنتاجية والابتكار (SPRING).

٣٤- ومؤسسة IE Singapore هي المجلس السابق لتنمية التجارة الذي كان يتولى المسؤولية عن ترويج التجارة الخارجية لسنغافورة إلى أن تم تغيير اسمه في عام ٢٠٠٢. وكان مجلس تنمية التجارة قد أنشئ في عام ١٩٦٥. وتتولى مؤسسة IE Singapore المسؤولية عن مساعدة الشركات التي يوجد مقرها في سنغافورة على تدويل عملياتها[١٤].

٣٥- وفي عام ١٩٦١، أنشئ مجلس التنمية الاقتصادية لسنغافورة ليكون بمثابة وكالة جامعة متنوعة الخدمات لترويج الاستثمار من أجل مساعدة الشركات الأجنبية في عملياتها في سنغافورة. ولقد اضطلع مجلس التنمية الاقتصادية منذ ذلك الحين، بالتعاون الوثيق مع وزارة التجارة والصناعة، بدور رئيسي في تشكيل الاقتصاد السنغافوري من خلال جهوده الرامية إلى حل مشاكل البطالة، وترويج الاستثمار، وتدريب القوى العاملة، وتطوير القطاع الصناعي[١٥]. وقد كان الشاغل الرئيسي لمجلس التنمية الاقتصادية، ولا يزال، يتمثل في اجتذاب الشركات الأجنبية (وبخاصة العالمية) للاستثمار في سنغافورة. ومنذ عام ١٩٩٣، شهد مجلس التنمية الاقتصادية تغييرات رئيسية في توجهه الاستراتيجي ونظرته التجارية. فهو لم يعد يركز حصراً على اجتذاب الشركات الصناعية العالمية للاستثمار في سنغافورة، بل إنه قد أنشأ أيضاً شُعبة تُعنى على وجه التحديد بتعزيز التوجه الإقليمي للشركات السنغافورية (المرفق).

٣٦- وتتمثل المهمة الرئيسية لمجلس المعايير والإنتاجية والابتكار، الذي كان يعرف في السابق باسم مجلس الإنتاجية والمعايير، في زيادة القدرة التنافسية للشركات المحلية من أجل تعزيز قوة وحيوية الاقتصاد السنغافوري. وهو يسهر على تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية تشجع إنشاء المؤسسات ونموها، وتيسر نمو الصناعات، وتعزز إنتاجية المؤسسات وقدرتها الابتكارية، وتساعد على زيادة فرص الوصول إلى الأسواق والاستفادة من الفرص

---

(١٣) انظر وزارة المالية (١٩٩٣)؛ وKulwant Singh وAng Siah Hwee (١٩٩٢).

(١٤) انظر الموقع http://www.iesingapore.gov.sg، وقد تصفحه الكاتب في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(١٥) انظر تحليلاً بحجم كتابين لأنشطة مجلس التنمية الاقتصادية اشترك فيه كل من Linda Low، وToh Mun Heng وSoon Teck Wong وTqn Kong Yam وHelen Hughes (١٩٩٣).

التجارية المتاحة. ويتمثل الهدف النهائي للمجلس في النهوض بطائفة من المؤسسات السنغافورية الدينامية والابتكارية التي يمكن أن تخدم السوق المحلية وأن تستثمر في الأسواق الإقليمية والعالمية.

تدابير السياسة العامة التيسيرية

٣٧- تطبق الحكومة السنغافورية أيضاً تدابير تيسيرية مختلفة لترويج الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

- التوجه الإقليمي لعمليات الشركات المرتبطة بالحكومة والشركات المنشأة من قبل المجالس التشريعية؛
- "المبادرة السياسية" التي تقوم الدولة من خلالها بفتح آفاق فرص الأعمال التجارية أمام أصحاب رؤوس الأموال الخاصة، وتتفاوض حول الإطار المؤسسي لاستغلال هذه الفرص من قبل هذه الشركات السنغافورية؛
- آليات الدعم السخي التي تتراوح بين توفير الحوافز الضريبية وبناء القدرات.

٣٨- ثم إن مشاركة الدولة في تعزيز التوجه الإقليمي من خلال عمليات الشركات المرتبطة بالحكومة وغيرها من الشركات المنشأة من قبل المجالس التشريعية تتم على أساس تجاري. فمن خلال توفر المعرفة المتخصصة والخبرة التجارية، يمكن لهذه الشركات أن تقيم شراكات مع شركات القطاع الخاص بل وحتى أن تكون هي الشركات الرائدة في تنفيذ مشاريع كبيرة. إلا أن الدولة لا تتحمل نسبة من المخاطر تفوق تلك النسبة التي قد تكون شركات القطاع الخاص المستثمرة في المشاريع مستعدة لتحملها. فالشركات المرتبطة بالحكومة وغيرها من الشركات المنشأة من قبل المجالس التشريعية لا تكون مستعدة للاضطلاع بدور الريادة إلا في مشاريع البنى التحتية الكبيرة. أما في معظم المشاريع الأخرى، فيتوقع من شركات القطاع الخاص تحمل المخاطر الأساسية وحيازة أغلبية الأسهم.

٣٩- وبحلول عام ٢٠٠٥، أصبحت هناك مجموعة واسعة ومتنوعة من التدابير التيسيرية وأنواع محددة من الحوافز التي يوفرها أساساً مجلس التنمية الاقتصادية ومؤسسة IE Singapore ومجلس المعايير والإنتاجية والابتكار، من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج. وما برحت الحكومة السنغافورية تعمل على عقد اتفاقات للتجارة الحرة مع مختلف البلدان من أجل إزالة الحواجز التي تعترض التجارة والاستثمار. وتعتبر وزارة التجارة والصناعة أنه يمكن الاعتماد على شبكة من اتفاقات التجارة الحرة من أجل دعم أوساط الأعمال التجارية لمساعدتها في ارتقاء سلم القيمة المضافة والمعرفة. كما وقعت سنغافورة على معاهدات استثمار ثنائية وعلى اتفاقات لتجنب الازدواج الضريبي مع مختلف البلدان.

٤٠- ومن التدابير التيسيرية الأخرى التي تتخذ من قبل مختلف الوكالات السنغافورية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج ما يشمل الهبات والقروض والحوافز الضريبية وتمويل رأس المال المساهم. ومجلس التنمية الاقتصادية ومؤسسة IE Singapore مستعدان لتقديم مختلف أنواع الدعم لجميع الشركات المحلية. ففيما يتعلق بتمويل رأس المال المساهم، على سبيل المثال، يتم في إطار برنامج تمويل النمو التابع لمجلس التنمية الاقتصادية توفير

التمويل لرأس المال المساهم لأغراض توسيع العمليات في الخارج وذلك بمقدار دولار سنغافوري واحد مقابل كل دولارين يتم الحصول عليهما من أطراف ثالثة مستثمرة. كما أن برنامج توفير التمويل الابتدائي (SEEDS) التابع لمجلس التنمية الاقتصادية يوفِّر أيضاً تمويلاً مماثلاً لرأس المال المساهم من أجل تشجيع تطوير منتجات أو عمليات جديدة/ أفضل تكون ابتكارية وقابلة للتحسين وتنطوي على إمكانات التسويق في الأسواق العالمية.

٤١- وفيما يتعلق بالقروض، يوفر مجلس التنمية الاقتصادية "حوافز القروض الأجنبية المعتمدة" حيث يقدم قروضاً تبلغ في حدها الأدنى ٢٠٠ ٠٠٠ دولار سنغافوري من أجل مساعدة الشركات في تحسين قدرتها على الحصول على تمويل من الخارج لأغراض الاستثمار. أما برنامج المجلس الخاص بالارتقاء بالصناعات المحلية فيواصل تقديم الدعم للموردين المحليين من أجل الارتقاء بمستوى عملياتهم من خلال التعاون مع الشركات الأجنبية. كما أن "مخطط تمويل التوجه الإقليمي" التابع لمؤسسة IE Singapore يساعد أيضاً المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم (التي يقل مجموع أصولها عن ٣٠ مليون دولار سنغافوري من أجل ممارسة عمليات في الخارج. وهناك برامج أخرى تابعة لمؤسسة IE Singapore، مثل "برنامج حوافز الاستثمار في الخارج"، توفر دعماً لمدة ثلاث سنوات لتشجيع الشركات المحلية على القيام باستثمارات في الخارج تعود بالفائدة على سنغافورة، مثل تحسين العمليات في سنغافورة وإيجاد أسواق جديدة في الخارج، مما يزيد من إنتاجية الشركات السنغافورية ومبيعات صادراتها وخدماتها.

٤٢- وفيما يتعلق بالحوافز الضريبية، تتيح البرامج التي تديرها مؤسسة IE Singapore، مثل "برنامج الاقتطاعات المزدوجة في حالات الإنفاق على تنمية الاستثمارات في الخارج"، اقتطاعاً مزدوجاً يصل إلى ٢٠٠ ٠٠٠ دولار سنغافوري لكل حالة موافق عليها من النفقات المتكبدة في بدء وتنمية الاستثمارات خارج سنغافورة. وهذا يشجع الشركات المحلية على البحث عن فرص للاستثمار في الخارج تمكنها من تعزيز قدرتها التنافسية ومن التوسع والنمو. وتوفر برامج مجلس التنمية الاقتصادية، مثل "برنامج حوافز التوسع لأغراض إقامة الشراكات" إعفاءً ضريبياً يُطبق على ما نسبته ٥٠ في المائة من الإيرادات المؤهلة المحصَّلة في الخارج والتي تتجاوز مستوى محدداً مسبقاً وذلك من أجل مساعدة الشركات السنغافورية على تحسين كفاءتها وممارسة الأنشطة الإقليمية على نطاق واسع. كما أن "برنامج العلاوات الرأسمالية الصناعية المتكاملة" يتيح للشركات الحصول على علاوات رأسمالية مقابل الإنفاق على المنشآت والمعدات المستخدمة في عمليات الشركات التابعة لشركات سنغافورية في الخارج.

٤٣- وعلى العموم، فإن مجلس المعايير والإنتاجية والابتكار يوجه اهتمامه نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث إن عدة مخططات من بين مخططات المساعدة التي يقدمها (مثل مخطط تنمية المؤسسات المحلية، ومخطط القروض بمعدلات فائدة متغيرة، ومخطط المساعدة التقنية للمؤسسات المحلية) تشتمل على حدود قصوى للأصول الثابتة لا تتجاوز ١٥ مليون دولار سنغافوري وعلى حدود تقل عن ١٠ ملايين (تصل هذه الحدود إلى ٢٠٠ مليون في حالة قطاع الخدمات). وبالإضافة إلى ذلك، توجد لدى مؤسسة IE Singapore ومجلس التنمية الاقتصادية ومجلس المعايير والإنتاجية والابتكار، برامج عديدة موجهة نحو قطاعات المعلومات والتكنولوجيا (مثل برنامج التكنولوجيا المتقدمة وبرنامج التكنولوجيا الحيوية). وليست هناك أية قيود صريحة مفروضة على استخدام وسائل الدعم المالي هذه لأغراض دعم العمليات في الخارج أو التوسع في الأسواق ما دامت الأنشطة الأساسية

والأنشطة الأعلى قيمة باقية في سنغافورة. كما أن لمجلس التنمية الاقتصادية فرعاً استثمارياً هو بمثابة "اليد المرئية" للحكومة فيما يتصل بزيادة إنتاجية الشركات السنغافورية وتعزيز قدرتها الابتكارية والتنافسية من خلال قنوات مختلفة.

سادساً – خاتمة

٤٤- إن سنغافورة هي من أهم المستثمرين في الخارج ضمن الاقتصادات النامية. وهي ثاني أكبر المستثمرين في الخارج بعد هونغ كونغ (الصين). وقد أخذ نطاق الانتشار الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من سنغافورة يتسع ليشمل المزيد من المناطق والبلدان. وفي حين أن معظم الأنشطة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من سنغافورة ترتبط بشركات سنغافورية كبيرة، فإن هناك عدداً متزايداً من المؤسسات السنغافورية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي أخذت تستثمر في الخارج أيضاً وذلك لأسباب مماثلة لتلك الأسباب التي جعلت نظيراتها الكبيرة توجه استثماراتها نحو الخارج. وتقوم المؤسسات السنغافورية الصغيرة والمتوسطة الحجم، في معظم الحالات، بالاستثمار في الخارج من خلال أنشطة الاستثمار التأسيسي (الابتدائي) والاستثمار في مشاريع مشتركة وليس من خلال عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود وذلك بسبب الوضع المالي لهذه الشركات ونطاق عملياتها. وتظل المؤسسات السنغافورية الصغيرة والمتوسطة الحجم مهتمة بالأسواق الإقليمية لا بالأسواق العالمية، ولكن المؤسسات الأكبر من بينها قد أخذت تستثمر في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

٤٥- ومن الواضح أن هناك إدراكاً متزايداً لدى الشركات السنغافورية لأهمية التنافس في الاقتصاد العالمي من خلال الوجود المباشر في البلدان المضيفة. وقد انخرطت سنغافورة، من خلال شركاتها المحلية، في قدر أكبر من أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج مقارنة بغيرها من البلدان النامية. وهناك عدة أسباب تفسر هذه الظاهرة. أولاً، إن السوق المحلية المحدودة لهذا البلد تشكل عاملاً يدفع الشركات السنغافورية توسيع أسواقها في الخارج. ثانياً، إن دور سنغافورة كمركز مالي دولي قد أسهم في توفير رأس المال اللازم لأغراض التدويل، وقد ثبت أن إمكانية الحصول على معلومات وافية عن الأسواق الأجنبية تشكل عاملاً بالغ الأهمية بالنسبة لنجاح الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج. ثالثاً، إن الحكومة السنغافورية تؤدي دوراً هاماً في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج.

٤٦- وإن الوجود المباشر لعدة وكالات حكومية، مثل مجلس التنمية الاقتصادية ومؤسسة IE Singapore في الأسواق الرئيسية يوفر المزيد من المساعدة والضمانات للمستثمرين السنغافوريين. ولربما كانت هذه الأطر المؤسسية أكثر فعالية من حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج في دعم هذا الاستثمار. أي أنه لا يكفي توفير مجرد إعفاءات ضريبية أو قروض للشركات السنغافورية على أمل أن تستثمر في الخارج. بل إن رعاية هؤلاء المستثمرين السنغافوريين بعد شروعهم في الاستثمار في الخارج قد تكون أكثر فعالية في حل مشاكلهم اليومية التي يواجهونها في الأسواق الأجنبية.

٤٧- ومنذ عام ١٩٩٣، ساعدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة الصادرة من سنغافورة في تعزيز القدرة التنافسية للشركات السنغافورية والاقتصاد السنغافوري. فمن خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج، تتحسن إمكانية وصول الشركات السنغافورية إلى الأسواق التنافسية، ولكن ما يتسم بنفس القدر من الأهمية هو القدرة على الوصول إلى المعارف التكنولوجية المتطورة والمهارات التنظيمية اللازمة لتأمين القدرة على المنافسة.

٤٨- وقـــد أظهرت حالات شركات سنغافورية مختارة أن نسبة كبيرة من إيراداتها وأصولها تتصل بأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج. وقد أكد ثلثا الشركات السنغافورية التي شملها الاستقصاء أن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج قد أدى إلى زيادة قدرتها التنافسية. كما أسهم هذا الاستثمار في زيادة معرفة الشركات وخبرتها في مجال الأعمال التجارية الدولية، مما يعزز أصول الشركات، بما في ذلك تحسين سمعتها وترويج علاماتها التجارية. كما أن عملية التدويل هذه قد ساعدت في تحسين الخبرات التنظيمية والتسويقية فضلاً عن زيادة فرص الوصول إلى الأسواق.

٤٩- ولقـــد استفادت المؤسسات السنغافورية الصغيرة والمتوسطة الحجم، شأنها في ذلك شأن الشركات الأكبر، من الـــتوجه الإقليمي لعملياتها. وتستطيع المؤسسات السنغافورية ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أن تحافظ عـــلى قدرتهـــا التنافسية من حيث التكاليف وذلك من خلال وجودها الصناعي المباشر في البلدان المجاورة ضمن المنطقة. وهـــي تـــترع إلى الاســـتثمار ضمن المنطقة الآسيوية حيث تركز في المقام الأول على تلك الوجهات التي تنخفض فيها التكالـــيف مثل الصين وإندونيسيا وماليزيا وتايلند وفييت نام. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه من سنغافورة إلى الخارج قد أدى دوراً بالغ الأهمية في مساعدة المؤسسات السنغافورية الصغيرة والمتوسطة الحجم على مواصلة دعم عملائها الرئيسيين في الخارج. وقد أتاح لبعض هذه المؤسسات تطوير أسواق جديدة في البلدان المضيفة. وبالنظر إلى أن المؤسسات الصـــغيرة والمتوسطة الحجم تجد صعوبة متزايدة في توسيع أسواقها المحلية في سنغافورة، فإنها تبدأ في البحث عن المزيد من فرص الأعمال التجارية في المنطقة الآسيوية. والعمليات التي تقوم بها هذه الشركات يمكن أن تكون محددة تماماً من حيث أنهـــا تستثمر في الخارج لكي تنتج لأسواق التصدير أو لتلبية احتياجات عملائها محلياً. إلا أن هذه الشركات قامت، على مـــر الـــزمن، بتنويع أنشطتها لتشمل أنشطة أخرى مثل التطوير العقاري والنشاط التجاري. وهذا التنويع غير المتوقع في أنشطة الأعمال قد فتح أمام المؤسسات السنغافورية الصغيرة والمتوسطة الحجم مجالاً جديداً لكي تنمو وتطور عملياتها.

المراجع

Athanassiou, Nicholas and Nigh, Douglas (2000). "Internationalization, tacit knowledge and the top management teams of MNCs", *Journal of International Business Studies*, vol. 31, no. 3, pp. 471-87.

Blomstermo, Anders and Sharma, D. Deo (eds.) (2002). *Learning in the Internationalization Process of Firms*, Cheltenham: Edward Elgar.

Dunning, John H. (1998). "Location and the multinational enterprise: a neglected factor?", *Journal of International Business Studies*, vol. 29, no. 1, pp. 45-66.

Grazia, Ietto-Gillies (2005). *Transnational Corporations and International Production: Concepts, Theories and Effects*, Cheltenham: Edward Elgar.

IE Singapore, website: http://www.iesingapore.gov.sg,

Koh Buck Song (ed.) (2002). *Heart Work: Stories of How EDB Steered the Singapore Economy from 1961 into the 21st Century*, Singapore: EDB.

Kulwant Singh and Ang Siah Hwee (1998). *The Strategies and Success of Government Linked Corporations in Singapore*, Research Paper Series #98-06, Faculty of Business Administration, National University of Singapore, Singapore.

Linda Low, Toh Mun Heng, Soon Teck Wong, Tan Kong Yam and Helen Hughes (1993). *Challenge and Response: Thirty Years of the Economic Development Board*, Singapore: Times Academic Press.

Ministry of Finance (1993). *Interim Report of the Committee to Promote Enterprise Overseas*, May, Singapore: Ministry of Finance.

Nohria, Nitin and Ghoshal, Sumantra (1997). *The Differentiated Network: Organizing Multinational Corporations for Value Creation*, San Francisco, CA: Jossey-Bass.

UNCTAD (2004). *World Investment Report 2004: The Shift Towards Services*. New York and Geneva: United Nations.

Yeung, Henry Wai-chung (2002). *Entrepreneurship and the Internationalisation of Asian Firms: An Institutional Perspective*, Cheltenham: Edward Elgar.

Yeung, Henry Wai-chung (2004). *Chinese Capitalism in a Global Era: Towards Hybrid Capitalism*, London: Routledge.

المرفق – برامج وكالات الحكومة السنغافورية الخاصة بتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج، ٢٠٠٤

البرنامج	طبيعة الدعم	الوكالة	خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج	الهدف	ملكية الشركات المتلقية	شروط خاصة
برنامج تمويل النمو	مليون دولار سنغافوري كحد أقصى	مجلس التنمية الاقتصادية	نعم، مع تأدية وظائف القيمة المضافة الأعلى في سنغافورة	تمويل رأس المال المساهم لأغراض أنشطة التوسع في الخارج؛ مساهمة من مجلس التنمية الاقتصادية بدولار واحد مقابل كل دولارين يتم الحصول عليهما من أطراف ثالثة مستثمرة	مؤسسة في سنغافورة، مع تنفيذ الأنشطة الأساسية في سنغافورة	–
برنامج الاستثمار التأسيسي (الابتدائي) التابع لمجلس المعايير والإنتاجية والابتكار	٣٠٠ ٠٠٠ دولار سنغافوري كحد أقصى	مجلس المعايير والإنتاجية والابتكار	نعم، مع تأدية وظائف القيمة المضافة الأعلى في سنغافورة	مساهمة بدولار سنغافوري واحد مقابل كل دولار تحصل عليه الشركة الناشئة من أطراف ثالثة مستثمرة وبحد أقصى قدره ٣٠٠ ٠٠٠ دولار سنغافوري	مؤسسة في سنغافورة، مع تنفيذ الأنشطة الأساسية في سنغافورة	–
برنامج حوافز القروض الأجنبية المعتمدة	قروض بحد أدنى قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار سنغافوري	مجلس التنمية الاقتصادية	نعم	يحسِّن قدرة الشركة على الحصول على تمويل من الخارج لأغراض الاستثمار	–	–
برنامج حوافز التوسع لأغراض إقامة الشراكات	حوافز ضريبية	مجلس التنمية الاقتصادية	نعم	يفضي إلى إنشاء مركز إقليمي للكفاءات	٥٠ في المائة على الأقل من مجموع الأسهم مملوكة لدافعي ضرائب مقيمين في سنغافورة (شركات محاسبة/شركات خدمات قانونية مؤسسة بصورة قانونية كشركات تضامن)	–
برنامج العلاوات الرأسمالية الصناعية المتكاملة	حوافز ضريبية	مجلس التنمية الاقتصادية	نعم	يسمح للشركات بأن تطلب الحصول على علاوات مقابل النفقات المعتَمَدة على المنشآت والمعدات المستخدمة في العمليات في الخارج	يجب أن تكون المنشآت والمعدات مملوكة لشركات في سنغافورة	–
مخطط تمويل التوجه الإقليمي (إندونيسيا)	قروض بمعدلات فائدة ثابتة	مجلس التنمية الاقتصادية	نعم	الاستثمار في العمليات الصناعية أو استحداث/توسيع العمليات في إندونيسيا	جميعها شركات سنغافورية	–
مخطط تنمية المشاريع الناشئة	مساهمة بتمويل رأس المال المساهم للمشاريع الناشئة التي تحصل على مساهمات من جهات ثالثة مستثمرة	مجلس التنمية الاقتصادية	نعم	يشجع أنشطة تنظيم المشاريع (الارتقاء بمستواها لكي تتنافس في الأسواق الدولية	مؤسسات ابتكارية	–
برنامج الاقتطاعات المزدوجة مقابل الإنفاق على تنمية الاستثمار في الخارج	٢٠٠ ٠٠٠ دولار سنغافوري كحد أقصى	مؤسسة IE	نعم	يشجع المؤسسات المحلية على استغلال فرص الاستثمار في الخارج	شركات/مؤسسات مسجلة في سنغافورة وتمارس عمليات في سنغافورة (٣٠ في المائة من أسهمها لمواطنين سنغافوريين أو لمقيمين دائمين في سنغافورة	–

البرنامج	طبيعة الدعم	الوكالة	خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج	الهدف	ملكية الشركات المتلقية	شروط خاصة
برنامج حوافز الاستثمار في الخارج	٣ سنوات من تاريخ الموافقة	مؤسسة IE	نعم	يشجع الشركات السنغافورية على القيام باستثمارات في الخارج تعود بالفائدة على سنغافورة (مثل تحسين عمليات الشركات السنغافورية وإنتاجيتها ومبيعاتها من الصادرات، وما إلى ذلك)	ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من أسهم رأس المال المدفوع يملكها مواطنون سنغافوريون أو مقيمون دائمون في سنغافورة	أكثر من ١٠ موظفين، ورقم مبيعات إجمالي لا يقل عن ٥ ملايين دولار سنغافوري بالنسبة للمواقع الجديدة أو المنتجات الجديدة أو التكنولوجيات الجديدة خارج سنغافورة
مخطط تمويل التوجه الإقليمي	١٠ ملايين دولار سنغافوري كحد أقصى	مؤسسة IE	نعم	يساعد المؤسسات المحلية على استحداث عمليات في الخارج (شراء أصول ثابتة، وشراء أو بناء المصانع أو المباني)	شركات يوجد مقرها في سنغافورة أو مسجلة في بورصة سنغافورة (نسبة لا تقل عن ٥١ في المائة من الأسهم مملوكة محلياً)	أقل من ٢٠٠ موظف في قطاع الخدمات وأقل من ٣٠ مليون دولار سنغافوري كرقم مبيعات إجمالي
مخطط الاقتطاعات الضريبية المزدوجة لأغراض تنمية الأسواق		STB	نعم	يشجع الشركات السنغافورية على التوسع في الخارج	شركات مسجلة في سنغافورة أو مؤسسة في سنغافورة على أساس دائم	–
برنامج إدارة رأس المال الاستثماري والاستثمارات السهمية الخاصة التابع لمجلس التنمية الاقتصادية	يدير رأس المال الاستثماري والاستثمارات السهمية الخاصة لمجلس التنمية الاقتصادية	مجلس التنمية الاقتصادية	البعض (٦١ في المائة من الأسهم في سنغافورة مملوكة لشركات استثمارات الحافظة، و ٢٩ في المائة مملوكة لمستثمرين آخرين)	يسوق التكنولوجيا الابتكارية والناشئة، ويطور نماذج أعمال تجارية جديدة، ويجمع بين المواهب الجديدة من أجل خلق فرص تحول يكون لها تأثير عالمي/سوق عالمية	–	–
برنامج المشاريع الاستثمارية TIF Venture Pte Ltd	صناديق استثمارية مختلفة تملكها الحكومة	مجلس التنمية الاقتصادية	البعض	يشجع عمليات الشركات ذات النمو العالي والتوجه التكنولوجي في سنغافورة	–	–
المخطط الثاني للتأمين على القروض		مؤسسة IE	البعض	يوفر للشركات التي يوجد مقرها في سنغافورة مصدراً إضافياً للتمويل من أجل تلبية تطلعاتها في مجال تنظيم المشاريع	مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، ٣٠ في المائة من الأسهم مملوكة محلياً	أقل من ٣٠ موظفاً، وأقل من ١٥ مليون دولار سنغافوري كرقم مبيعات إجمالي
المخطط الثاني للتأمين على القروض	سنة واحدة	مؤسسة IE	البعض	يوفر للشركات التي يوجد مقرها في سنغافورة مصدراً إضافياً للتمويل من أجل تلبية تطلعاتها في مجال تنظيم المشاريع	٣٠ في المائة من الأسهم مملوكة محلياً	٢٠٠-٥٠٠ موظف في قطاع الخدمات؛ و ١٥-٥٠ مليون دولار سنغافوري كرقم مبيعات إجمالي
مخطط توفير الحوافز للشركات لأغراض الاستثمار	٣ ملايين دولار سنغافوري كحد أقصى	مجلس المعايير والإنتاجية والابتكار	ربما لا، كأنشطة بدئية في سنغافورة	موجهة أساساً للمؤسسات الناشئة وغير المسجلة في السنوات الأولى لوجودها، على ألا يقل رأس المال المدفوع عن ١٠٠٠٠ دولار سنغافوري	–	–

البرنامج	طبيعة الدعم	الوكالة	خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج	الهدف	ملكية الشركات المتلقية	شروط خاصة
مخطط تنمية الابتكارات	هبات	مجلس التنمية الاقتصادية	غير مؤكد	يدعم الأنشطة القائمة على الابتكار (نفقات)	جميعها شركات سنغافورية	–
برنامج علاوات الاستثمار	حوافز ضريبية	مجلس التنمية الاقتصادية	غير مؤكد	يُدخِل تكنولوجيات جديدة إلى الصناعة	–	–
مخطط إنتاجية الموارد	قروض بمعدلات فائدة ثابتة	مجلس التنمية الاقتصادية	غير مؤكد	–	شركات يوجد مقرها في سنغافورة	–
برنامج الارتقاء بالصناعات المحلية	هبات	مجلس التنمية الاقتصادية	ربما	يوفر دعماً للمورِّدين المحليين من أجل الارتقاء بمستوى عملياتهم من خلال التعاون مع شركات أجنبية	–	–
برنامج تمويل الشركات المحلية	١٥ مليون دولار سنغافوري كحد أقصى	مجلس المعايير والإنتاجية والابتكار	ربما	تمويل بمعدلات فائدة ثابتة	ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الأسهم مملوكة ملكية محلية	أقل من ٢٠٠ موظف في القطاعات غير الصناعية وأقل من ١٥ مليون دولار سنغافوري كرقم مبيعات إجمالي
برنامج القروض البالغة الصغر	٥٠ ٠٠٠ دولار سنغافوري	مجلس المعايير والإنتاجية والابتكار	ربما	برنامج تمويل بمعدلات فائدة ثابتة	ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الأسهم مملوكة ملكية محلية	أقل من ١٠ موظفين، وأقل من ٢٠٠ موظف في إطار تشغيل المجموعات في قطاع الخدمات، وأقل من ١٥ مليون دولار سنغافوري كرقم مبيعات إجمالي
برنامج القروض بمعدلات ثابتة متغيرة	نفس الشيء كما في مخطط تمويل الشركات المحلية وبرنامج القروض البالغة الصغر	مجلس المعايير والإنتاجية والابتكار	ربما	يكمّل مخطط تمويل الشركات المحلية	ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الأسهم مملوكة ملكية محلية	أقل من ١٠ موظفين، وأقل من ٢٠٠ موظف في حالة تشغيل المجموعات في قطاع الخدمات، وأقل من ١٥ مليون دولار سنغافوري كرقم مبيعات إجمالي
برنامج الاستثمار في التكنولوجيا الأحيائية (Bio*One Capital)	يدير الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا الأحيائية والمستحضرات الصيدلانية والتكنولوجية الطبية	مجلس التنمية الاقتصادية	ربما	يحسّن مستوى أنشطة الصناعة الطبية/الأحيائية في سنغافورة	–	–
مخطط التأمين على القروض	–	مجلس المعايير والإنتاجية والابتكار	–	نفس الشيء كما في المخطط الثاني للتأمين على القروض المقدمة من مؤسسة IE	–	–
مخطط المساعدة التقنية للمؤسسات المحلية	–	مجلس المعايير والإنتاجية والابتكار	–	–	ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الأسهم مملوكة ملكية محلية	أقل من ١٠ موظفين وأقل من ٢٠٠ موظف في حالة تشغيل المجموعات في قطاع الخدمات، وأقل من ١٥ مليون دولار سنغافوري كرقم مبيعات إجمالي

– – – – –